مقارنة بين خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي والإفادة منها في مصر

أ.د. بيومي ضحاوي **د. نهى العاصي**

أستاذ التربية المقارنة والإدارة التربوية **مدرس التربية المقارنة والإدارة التربوية**

قسم التربية المقارنة والإدارة التربوية, كلية التربية بالإسماعيلية–جامعة قناة السويس

الملخص

هدفت الدراسة إلى عرض نظم ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي المتبعة بدولتين من دول أمريكا الشمالية، وهما الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وإلى استخلاص الدروس المستفادة من تلك النظم للاسترشاد بها في تطوير نظم ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم المصرية في ضوء المتبع بهيئة ضمان جودة التعليم والاعتماد بمصر. ولتحقيق تلك الأهداف قدمت الدراسة إطارًا نظريًا تناول نظم الاعتماد بالولايات المتحدة الأمريكية، ونظم ضمان الجودة بكندا، ثم المقارنة بينهما لتحديد أوجه الاستفادة من كلا النظامين في تطوير نظام ضمان الجودة والاعتماد بمصر. وقد تم استخدام المنهج المقارن، حيث يعد هو الأنسب للدراسة الحالية. وقد تم التوصل إلى عدد من الدروس المستفادة يمكن لكل من مؤسسات التعليم العالي والهيئة القومية لضمان جودة التعليم العالي بمصر اتباعها لتطوير نظم ضمان الجودة والاعتماد بها.

الكلمات المفتاحية: ضمان الجودة، الاعتماد، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، مصر.

Comparison between the experiences of the United States and Canada in Quality Assurance and Accreditation of Higher Education and Benefits from them in Egypt

Dr. Bayoumi M. Dahawy
Professor of Comparative Ed. & Educational Administration

Dr. Noha Elassy
Lecturer of Educational Administration

Faculty of Education , Ismailia, Suez Canal University

Abstract:

The study aimed to demonstrate quality assurance and accreditation systems of higher education institutions followed in two developed countries in North America, the United States of America and Canada; to draw lessons learned from these systems to develop the quality assurance and accreditation system that is established by the National Authority of Quality Assurance and Accreditation in Education (NAQAAE) agency in Egypt. To achieve these study objectives the researchers provided a theoretical framework of the United States' accreditation system, and the Canadian quality assurance system, then comparing the two systems in order to identify the advantages of both systems in the development of the quality assurance and accreditation system in Egypt. A comparative methodology was used, as it is the most appropriate method for the current study. The study concluded a number of beneficial lessons that can be followed by both the Ministry of Higher Education and NAQAAE in order to develop the Egyptian quality assurance and accreditation system of higher education.

Keywords: Quality Assurance, Accreditation, USA, Canada, Egypt

مقارنة بين خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي والإفادة منها في مصر

أ.د. بيومي ضحاوي **د. نهى العاصي**
أستاذ التربية المقارنة والإدارة التربوية **مدرس التربية المقارنة والإدارة التربوية**
قسم التربية المقارنة والإدارة التربوية– كلية التربية بالإسماعيلية–جامعة قناة السويس

مقدمة

إن موضوع ضمان جودة واعتماد مؤسسات وبرامج التعليم العالي أصبح يحظى باهتمام العديد من دول العالم، ويتساوى في ذلك كون الدولة متقدمة ذات نظام تعليمي جيد، تبحث عن التميز والتنافسية من أجل الحصول على ترتيب عالمي لمؤسساتها وبرامجها الخاصة بالتعليم العالي، أو دولة نامية تبحث عن تطوير نظامها التعليمي كيفيًا في ظل زيادة أعداد الملتحقين بالتعليم العالي والصعوبات التمويلية الخاصة بتلك الدول النامية. وبالتالي تعددت نظم ضمان الجودة ونظم الاعتماد طبقًا لفلسفة التعليم في كل دولة ومبررات الحاجة إليها؛ مما يدعو لقيام دراسات مقارنة في الموضوعات المتعلقة بنظم ضمان الجودة والاعتماد في الدول المتقدمة؛ للاستفادة من ذلك في تطوير وتفعيل النظم القائمة بالفعل في الدول النامية. ومن هنا تأتي أهمية الدراسة الحالية في إلقاء الضوء على النظم والإجراءات المتبعة لاعتماد مؤسسات وبرامج التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية ونظم ضمان جودة برامج التعليم العالي المطبقة في كندا، مع إجراء المقارنة بينهما بغرض الاستفادة من ذلك في تطوير نظم ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي المصري. وينبغي الإشارة إلى أن الدراسة الحالية يخرج عن نطاقها دراسة نظام ضمان جودة واعتماد التعليم العالي بمصر، إلا أنه سيتم الإشارة

إلى بعض سمات هذا النظام عند عرض أوجه الاستفادة من دولتي المقارنة في تطوير نظام ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي بمصر.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

هناك العديد من المبررات التي تبين ضرورة الاهتمام بدراسة نظم ضمان الجودة ونظم الاعتماد بمؤسسات التعليم العالي، من ذلك حدوث إقبال متزايد لأعداد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي على مستوى العالم، نتيجة زيادة الطلب المجتمعي على هذا النوع من التعليم، بسبب تزايد قناعة المسئولين في الحكومات المختلفة بأن النجاح الاقتصادي يتطلب قوى عاملة جيدة، وأن ذلك يتأتى من خلال برامج تعليمية وتدريبية تتسم بالجودة. ومن ذلك "التدويل"[1] Internationalization الذي يعتبر بمثابة عامل ضغط على مؤسسات التعليم العالي لإيجاد طريقة موحدة لمقارنة الدرجات والشهادات والمؤهلات الجامعية، والبحث عن نظم موحدة لنقل الساعات المعتمدة (وما يسمى بالوحدات الدراسية) من جامعة لأخرى في ظل وجود تعقد واختلاف في نظم الدراسة بين الجامعات[2]. وبسبب وجود تنوع كبير في أنواع ومجالات وأنماط التعليم العالي في وقت قلت فيه الموارد المالية المتاحة لمؤسساته؛ أثار ذلك مخاوف المسئولين عن التعليم العالي من حدوث تدهور في المستويات التعليمية المقدمة. أيضًا ازدياد التنافس[3] بين مؤسسات التعليم العالي على اجتذاب واستقطاب الطلبة للحصول على دعم مالي من الحكومات أو من الشركات الكبرى أو الهيئات والوكالات الدولية المانحة.

ويحظى موضوع الجودة وتحقيقها في التعليم العالي على مستوى العالم العربي باهتمام كبير، وبالتالي أنشئت في معظم الدول العربية هيئات وطنية لضمان وضبط الجودة، فمثلًا في الأردن في عام 1990 أُنشئ "مجلس الاعتماد" للإشراف على ضبط الجودة ووضع المعايير لاعتماد المؤسسات الخاصة وتعديلها وتطويرها ومراقبة تنفيذها، وفي عام 2007 صدر قانون حلت بموجبه "هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي" محل "مجلس الاعتماد". أما في الإمارات العربية المتحدة فقد أنشئت

"هيئة الاعتماد الأكاديمي" عام 2000، وفي عمان تم إنشاء "مجلس الاعتماد" عام 2001، وفي فلسطين تأسست "الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة" عام 2002، وفي السودان أنشئت "الهيئة العليا للاعتماد والتقويم" عام 2003، وفي السعودية تأسست "الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي" عام 2004، أما في مصر فصدر القرار بإنشاء "الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد" عام 2006، وفي ليبيا أنشئ "مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي" عام 2006[4]. وقد أشار البعض[5] إلى أنه على الرغم من أن معظم البلاد العربية قد قامت بالفعل بإنشاء هيئات اعتماد وطنية لضمان جودة التعليم واعتماده، إلا أنه "لوحظ عليها أنها هيئات حكومية تتبع إما الوزارات أو المجالس العليا المعنية بالتعليم وإما رئاسة مجالس الوزراء (كما في مصر) بما يعني أن مقدم الخدمة هو مراقبها ومقيمها. وأن هناك مآخذ على ما أخرجته تلك الهيئات من مستويات معيارية يتم على ضوئها التقييم الذاتي، وتقويم الأقران، أو التقويم الخارجي. وأنه عندما أنشئت هيئات عربية لضمان الجودة على المستوى القومي، فهي إما هيئات تنسيقية وإما هيئات لاعتماد مؤسسات التعليم وبرامجه، وليست هيئات لاعتماد هيئات الاعتماد الوطنية. ويرى البعض[6] أن مجال الاعتماد الأكاديمي في الوطن العربي يواجه عدة تحديات منها هشاشة ثقافة الاعتماد والجودة في الوسط الأكاديمي العربي، وحداثة هيئات ومنظمات الاعتماد وقلة الإمكانات والموارد المتوافرة لها، والتباين في الرؤى بين هذه الهيئات والجامعات، وقصور تعزيز الإجراءات والتشريعات المرتبطة بعملها. ويستوجب ذلك دراسة نظم ضمان الجودة والاعتماد في الدول المتقدمة.

وبالنسبة للوضع في مصر، فعلى الرغم من إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد منذ حوالي عشر سنوات، وإيجاد نظام واضح ومفعل لضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي بإنشاء مراكز ضمان الجودة والاعتماد بالجامعات وبالتالي إنشاء وحدات ضمان الجودة بالكليات، وتطوير الهيئة لمعايير الاعتماد المؤسسي[7] ، ورغم ما يبذله قطاع التعليم العالي من مشروعات وجهود للتطوير

والتحديث ورفع مستوى جودة التعليم؛ إلا أن استقراء الواقع ونتائج الدراسات والبحوث[8] يشيران إلى ضعف العائد منها، وتفشي مظاهر القصور والخلل في منظومة التعليم العالي. حيث يوجد نقص في الشفافية Transparency في نظم ضمان الجودة والاعتماد، وتحديدًا عند القيام بعملية تقويم مؤسسات التعليم العالي وبرامجه، حيث لا يتم النشر الإلكتروني للتقارير التي تعدها الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد عن أداء مؤسسات التعليم العالي، ويكتفي بإرسال التقارير إلى المؤسسة التي تخضع للاعتماد. والمقصود بالتقارير في هذا المقام، تلك التقارير الناتجة عن قيام الهيئة بعمل المراجعات الدورية للمؤسسات والبرامج المعتمدة بالفعل، أو تقارير الاعتماد الناتجة عن نتائج الزيارات الميدانية لمؤسسات التعليم العالي وبرامجها التي تسعى للحصول على الاعتماد. مما يؤدي بالتالي إلى عدم الاستفادة من نتائج تلك التقارير في تجويد الأداء، أو حتى تبادل الخبرات بين مؤسسات التعليم العالي بمصر؛ ويترتب على ذلك أنه تغيب المقارنة بين مؤسسات التعليم العالى وبرامجه بمصر، حيث يكتفي بمنح الاعتماد لمؤسسات التعليم العالى وبرامجه فقط، دون ترتيب مستويات تلك المؤسسات والبرامج.

ومما يدل على وجود قصور في نظم ضمان الجودة والاعتماد المطبقة بالتعليم العالي في مصر –ويستدعي قيام الدراسة الحالية– أنه يوجد تأخر في ترتيب الجامعات المصرية University Ranking في قوائم التصنيف العالمية للجامعات في العشر سنوات الماضية، حيث تعتمد تلك القوائم على معايير ومؤشرات محددة لم تستطع غالبية مؤسسات التعليم العالي سواء الحكومية أو الخاصة تحقيقها أو الوصول لها[9]. والعديد من جامعات الدول العربية قد سبقت مصر في تلك التصنيفات على تعددها[10] ، فمثلًا في تقرير نشر حديثًا 2016عن ترتيب الجامعات العربية طبقًا لمعايير QSWorld University Rankings[11]، حصلت جامعة القاهرة على المركز العاشر عربيًا وتصدرت الجامعات السعودية المراكز الأولى في ذلك التصنيف. وعلى الرغم من اتفاق الباحثيْن مع غيرهما[12] من أن

محكات ومعايير التصنيفات العالمية للجامعات عليها مآخذ عديدة –تخرج عن نطاق الدراسة الحالية– إلا أنها تعد مؤشرًا مهمًّا لجودة مؤسسات التعليم العالي حيث "تعطي صورة عن مستوى الجامعات وتطورها مقارنة مع نظيراتها"[13] وتدلل على مستوى جودة الأداء في تلك الجامعات.

ومن جوانب القصور الموجودة في نظم ضمان الجودة والاعتماد بمصر أن الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد تعمل على منح كل من الاعتماد المؤسسي والاعتماد البرنامجي فقط؛ دون الاهتمام بالاعتماد المهني/ التخصصي والموجود في العديد من دول العالم، كما سيتضح خلال دراسة خبرتي دولتي المقارنة بالدراسة الحالية. أيضًا من ضمن أكبر المشكلات التي يعاني منها نظام ضمان جودة التعليم والاعتماد أن هناك ضعفًا في دوافع مؤسسات التعليم العالي للحصول على الاعتماد، نظرًا لضعف المحاسبية Accountability من جهة وزارة التعليم العالي لمؤسسات أو برامج التعليم العالي غير المعتمدة؛ ومما يؤكد على ذلك أن تمويل مؤسسات التعليم العالي وبرامجه بمصر غير مرتبط بمستوى جودة التعليم المقدم فيها. ومن هنا لم تتقدم العديد من المؤسسات والبرامج للحصول على الاعتماد، وضمن آلاف البرامج الأكاديمية ومئات مؤسسات التعليم العالي وعشرات الجامعات المصرية، لم يتم إلا اعتماد 84 كلية وبرنامجًا فقط حتى مايو 2016 [14] منذ بدأت الهيئة في منح الاعتماد عام 2010 والذي حصلت عليه كلية الطب البشري جامعة قناة السويس، ولعل هذا ما دعا بعض الدراسات[15] بالتأكيد على "حتمية إعداد قانون جديد شامل لتنظيم الجامعات المصرية متضمنًا مواد خاصة بالجودة والاعتماد" وإعداد رؤية جديدة للتعليم العالي المصري تتضمن فلسفة واضحة ومحددة فيما يتعلق بضمان الجودة والاعتماد والآليات التي تحقق ذلك. مما يدل على وجود قصور في نظم ضمان الجودة والاعتماد بمصر، ويستدعي دراسة الخبرات المتقدمة في هذا المجال.

ولعل ما سبق ذكره من جوانب قصور في نظم ضمان الجودة والاعتماد بالتعليم العالي بمصر يؤكد على وجوب السعي لدراسة الخبرات الأخرى غير العربية في مجال ضمان جودة التعليم واعتماده، ذلك أن المراجعة المستمرة للخبرات والنظم العالمية في مجال جودة مؤسسات التعليم العالي وإجراء الدراسات المقارنة التحليلية لما هو سائد في الدول المختلفة[16] قد أصبح ضرورة فرضتها المتغيرات العالمية المعاصرة وما تفرضه تلك المتغيرات من ضرورات التحسين والمتابعة المستمرة لأحدث النظم والتجارب العالمية، بغرض الإفادة منها في تطوير نظام ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي المصري؛ حيث أكدت بعض الدراسات[17] على "صعوبة استعارة نظم اعتماد أجنبية، ولكن يفضل الاقتباس منها بما يتناسب مع طبيعة المجتمع المصري".

ونتيجة الاهتمام بدراسة نظم ضمان جودة واعتماد مؤسسات وبرامج التعليم العالى عالميًّا، نشرت العديد من الدراسات المقارنة التي أجريت في هذا المجال؛ بغرض الاستفادة من مقارنة تلك النظم بعضها ببعض والتوصل إلى مقترحات لتطبيق أوجه الاستفادة منها في تطوير النظم المحلية. ومن أمثلة ذلك الدراسة التي اهتمت بالتعرف على خبرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومصر في تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة بالتعليم قبل الجامعي، والتوصل من تلك الخبرات في وضع نظام مقترح للاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة بالمملكة الأردنية الهاشمية[18]. وقارنت دراسة أخرى[19] بين المعايير القومية للتعليم قبل الجامعي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان؛ للإفادة منها في مصر. وهدفت إحدى الدراسات [20] إلى مقارنة نظم ضمان الجودة والاعتماد المؤسسي للجامعات في كل من استراليا وألمانيا للإفادة من ذلك في تحقيق جودة التعليم الجامعي المصري، وقد عرضت تلك الدراسة أساسيات وآليات وإجراءات ضمان الجودة والاعتماد المؤسسى في التعليم الجامعي ومعوقاتهما، ثم الواقع المصري في التعليم الجامعي، ثم نظم ضمان الجودة والاعتماد المؤسسي في التعليم الجامعي بكل من استراليا وألمانيا،

وبعد ذلك تم عرض تحليل مقارن لتلك النظم، وانتهت الدراسة بتحديد آليات ومعايير لضمان جودة واعتماد الجامعات المصرية في ضوء خبرتي دولتي المقارنة. كما تم إجراء دراسة اهتمت بالتعرف على خبرة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وجمهورية مصر العربية في مجال الاعتماد والجودة، والإفادة منها في وضع تصور مقترح لتطبيق معايير الاعتماد وضمان الجودة في كليات التربية في سورية[21]. وفي ذات السياق المهتم بالمقارنة بين معايير ونظم الاعتماد، تم عمل دراسة مقارنة[22] بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا عن تجويد الأداء الجامعي من خلال تطبيق نظام الاعتماد، وذلك بهدف تحليل تلك الخبرات للتوصل إلى تصور مقترح لنظام الاعتماد الجامعي في مصر، بما يتناسب مع المجتمع المصري. وقد أجريت دراسة أخرى[23] اهتمت بمعايير الاعتماد الأكاديمي لكليات إعداد المعلمين، واستعرضت ستة نماذج عربية وعالمية تضمنت بعض كليات التربية ببعض الجامعات الأمريكية. وفي سياق مشابه أجريت دراسة[24] عن متطلبات تطبيق الاعتماد المهني للمعلم بمصر في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، وتحديدًا خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وفي ذلك تم استخدام المنهج الوصفي للتعرف على واقع مهنة التعليم في مصر بغرض الوصول إلى تصور مقترح لتطبيق الاعتماد المهني للمعلم في مصر. واستهدفت دراسة أخرى[25] التعرف على مدى إمكانية تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة على مؤسسات التعليم العالي بمصر كمدخل من مداخل الإصلاح التعليمي، من خلال التعرف على نظام الاعتماد في كل من رومانيا وبريطانيا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية، وتحديد المشكلات التي يمكن أن تواجه تطبيق نظام الاعتماد بمصر (وذلك قبل إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد). وفي ذات السياق تم إجراء دراسة[26] عن التجارب العالمية والعربية في إدارة نظم الاعتماد الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي وإمكانية الإفادة منها في مصر، حيث عرضت تلك الدراسة لتجارب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واليابان والإمارات العربية المتحدة، ثم عرضت إدارة نظم

الاعتماد الأكاديمي في مصر، وانتهت الدراسة بعدة نتائج من أهمها إنشاء الهيئة القومية للاعتماد وضمان جودة بالتعليم العالي في ضوء الهياكل التنظيمية لهيئات الاعتماد بالدول المختلفة. كما وضعت تلك الدراسة تصورًا مقترحًا لآليات تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بمصر طبقًا للتجارب العالمية والعربية بعد إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بعامين (ذلك أن تلك الدراسة قد أجريت عام 2009 أي بعد بداية العمل بالهيئة بعامين). وفي ذلك اختلاف مع الدراسة الحالية التي تجرى بعد إنشاء الهيئة بحوالي تسع سنوات، مع وجود نظام واضح ومحدد المعالم لضمان جودة واعتماد مؤسسات وبرامج التعليم عمومًا والتعليم العالي على وجه الخصوص؛ مما ساعد في تحديد أوجه الاستفادة من خبرتي الولايات المتحدة وكندا في ضوء واقع النظام الحالي المطبق في مصر.

وفي الدراسة الحالية تم اختيار الولايات المتحدة الأمريكية وكندا على اعتبار أنهما من أبرز الدول المتقدمة التي لها خبرة طويلة في مجال تطبيق آليات الاعتماد وضمان الجودة. حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أول دولة يكون لديها آليات محددة ومطبقة لاعتماد مؤسسات وبرامج التعليم العالي، أما كندا فهي من أهم الدول المتقدمة المهتمة بضمان جودة برامج التعليم العالى بمؤسساتها، ومن أبرز الدول ذات التعليم العالي المتميز ذي السمعة الجيدة. ولذلك تعرض الدراسة الحالية لبعض النظم والإجراءات المتبعة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا لضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي؛ بغرض الاستفادة من ذلك في تطوير نظام ضمان الجودة والاعتماد بمصر. وبناءً على ما سبق؛ يمكن تحديد السؤال الرئيس للدراسة كالتالي:

كيف يمكن الاستفادة من خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في تطوير نظام ضمان الجودة والاعتماد للتعليم العالي في مصر؟

ويمكن الإجابة عن هذا السؤال من خلال الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما فلسفة ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجه بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا؟
2- ما الهيئات المسئولة عن ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجه بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا؟
3- ما آليات ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجه بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا؟
4- ما أهم أوجه المقارنة بين نظم ضمان الجودة والاعتماد بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا؟
5- ما الدروس المستفادة من خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في تطوير نظام ضمان الجودة والاعتماد بالتعليم العالي في مصر؟

منهج الدراسة

تستخدم الدراسة الحالية المنهج المقارن[27]، حيث يُعد من أكثر الأساليب البحثية ملاءمة لمجال الدراسة، حيث تم وصف نظم ضمان الجودة والاعتماد للتعليم العالى وتحليلها بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، مع عمل التحليل الثقافي لكلا النظامين، ثم عقد المقارنات بين دولتي المقارنة، والخروج بأوجه الاستفادة من خبرتي الدولتين لتطوير نظام ضمان الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي في مصر.

وبهذا تسير الدراسة وفق المنهج المقارن تبعًا للخطوات التالية:

1- موضوع الدراسة: حيث تتضح مشكلة الدراسة في قصور نظام ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي المصري، مما يستوجب البحث بالدراسة في الخبرات المتقدمة في هذا المجال؛ بغرض الاستفادة منها في تطوير ذلك بمصر.
2- الإطار الأيدولوجي: وهو الإطار الفكري الذي يحيط بالمشكلة، ويتمثل في عرض خبرة الاعتماد بالتعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية، وخبرة كندا في ضمان جودة برامج التعليم العالي بها. ويتم تناول ذلك من خلال عدة جوانب،

تتمثل في: عرض نبذة عن التعليم العالي بكلتا الدولتين، وتحديد لفلسفة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجه بالولايات المتحدة الأمريكية وفلسفة ضمان جودة برامج التعليم العالي بكندا، وعرض لهيئات وآليات اعتماد وضمان جودة مؤسسات التعليم العالي وبرامجه بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

3- تفسير الظواهر: وذلك من خلال ربط خبرة كل دولة في اعتماد وضمان جودة مؤسسات وبرامج التعليم العالي بها بالقوى والعوامل الثقافية الخاصة بكل دولة والتي أثرت فيها.

4- المقارنة: وذلك بإجراء التحليل المقارن بين نظم الاعتماد وضمان الجودة بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، والذي يرجع إلى طبيعة القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في نظم اعتماد وضمان جودة التعليم العالي بالدولتين. وتمثل ذلك في الدراسة الحالية في ست نقاط للمقارنة هي المصطلحات الشائعة في كلتا الدولتين، والفلسفة وراء ضمان جودة واعتماد التعليم العالي، وأبرز الدوافع وراء الاهتمام بضمان الجودة والاعتماد بالتعليم العالي، وتبعية الهيئات المسئولة عن ضمان جودة واعتماد التعليم العالي، والتنوع في تلك الهيئات، والمنظمات المسئولة عن تقييمها.

5- التعميم: ومن الخطوة السابقة يمكن الخروج بأوجه المقارنة بين خبرتي دولتي المقارنة في مجال ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجه وتفسير ذلك ونقده، وبالتالي من خلال ذلك يمكن استنتاج الدروس المستفادة من هاتين الدولتين، ليتحقق هدف الدراسة الرئيس من تطوير نظام ضمان الجودة والاعتماد بمصر.

6- التنبؤ: وذلك بعرض تلك الدروس المستفادة من دراسة خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وتحديد ست نقاط يمكن من خلالها تطوير نظام ضمان الجودة والاعتماد بمصر، تتمثل في إنشاء منظمات خاصة بتأهيل مؤسسات التعليم العالي وبرامجها للتقدم للاعتماد، وإنشاء منظمات لتقييم أداء هيئة ضمان جودة

التعليم والاعتماد بمصر وتطوير عملها، والاهتمام بالاعتماد المهني التخصصي، ومراعاة خصوصية مؤسسات التعليم العالي وتنوعها، وتطوير أسس تشكيل فرق المراجعة الخارجية بالتعليم العالي، وربط الحصول على الاعتماد المؤسسي والبرنامجي بحجم التمويل الحكومي.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق عدة أهداف من أبرزها:

1- إلقاء الضوء على فلسفة ضمان الجودة والاعتماد بالتعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وتحديد الآليات المتبعة في ضمان الجودة والاعتماد وأهم الهيئات المسئولة عن ذلك.

2- التحليل الثقافي للقوى والعوامل المؤثرة في نظم ضمان الجودة والاعتماد بالتعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

3- عقد مقارنة بين كل من نظم الاعتماد وضمان الجودة للتعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

4- طرح الدروس المستفادة من خبرتي دولتي المقارنة في تطوير نظام ضمان الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي في مصر.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتزامن مع الجهود الحالية التي تقوم بها العديد من الدول العربية لزيادة جودة التعليم العالي بها، ومع الجهود التي تبذلها هيئة ضمان جودة التعليم والاعتماد بمصر من تطوير لمعايير الاعتماد الخاصة بالتعليم العالي[28]. وبالتالي قد يستفيد صانعو القرار من المسئولين عن تطوير نظام ضمان الجودة والاعتماد، وواضعو السياسات التعليمية في التعليم العالي بمصر من المعلومات والأفكار والتوصيات والمقترحات المقدمة خلال تحديد الدروس المستفادة من خبرات دولتي المقارنة، والمشتقة من مقارنة الفكر المطبق في كل من الولايات

المتحدة الأمريكية وكندا، في تطوير الممارسات والإجراءات الخاصة بنظام ضمان جودة واعتماد برامج التعليم العالي ومؤسساته في مصر.

مصطلحات الدراسة

ركزت الدراسة على ثلاثة مصطلحات رئيسة هي الاعتماد، وضمان الجودة، والتعليم العالي، وفيما يلي توضيح للمقصود بكل منهم.

الاعتماد Accreditation

يقصد بمصطلح الاعتماد Accreditation في التعليم العالي العملية التقييمية التي تهدف لمعرفة مدى استيفاء مؤسسة التعليم العالي أو البرنامج الأكاديمي للحد الأدنى من المعايير التي تحددها هيئة أو منظمة خاصة باعتماد المؤسسات أو البرامج أو كلاهما. وذلك يرتكز على "التقييم، والمراجعة الذاتية، ومراجعة النظراء لتحسين الجودة الأكاديمية والمساءلة العامة للمؤسسات والبرامج"[29]. وحددت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بمصر[30] تعريفًا للاعتماد بأنه الاعتراف الذي تمنحه الهيئة للمؤسسة التعليمية إذا تمكنت من إثبات أن لديها الكفاءة في القدرة المؤسسية، وأنها تحقق الفاعلية التعليمية، أو تمنحه للبرنامج التعليمي، وذلك وفقًا للمعايير القومية أو أي معايير أخرى معتمدة من قبل الهيئة، على أن يكون لدى المؤسسة أو البرنامج الأنظمة المتطورة التي تضمن التحسين والتعزيز المستمر للجودة. وبهذا يتضح أن الاعتماد لا يهدف لترتيب أو تصنيف Ranking Process لمؤسسات التعليم العالي أو لبرامجها، وأنه يعتمد على عملية المراجعة الخارجية External Review للمؤسسة أو لبرامجها، وأنه يهتم بمدى تحقيق معايير محددة، توضع من قبل هيئة مسئولة عن الاعتماد، وعلى مؤسسة التعليم العالي استيفاء تلك المعايير وتحقيقها.

ويوجد بعض المصطلحات ذات الصلة بمصطلح الاعتماد؛ إلا إنها تختلف في معناها وإجراءاتها عن طبيعة الاعتماد نفسه. ومن ذلك مصطلح الترخيص Licensing والتأهيل Rehabitation، والاعتراف Recognition. حيث يقصد

بالترخيص Licensing العملية التي من خلالها يتم منح تصريح أو إذن بالعمل لمؤسسة تعليمية ما[31]، أو لفرد ما بمزاولة مهنة معينة أو مهام محددة، أو إعطاء تصريح لبرنامج تعليمي بأن يتم تدريسه، وذلك بعد التأكد من توافر شروط معينة تمكن المؤسسة أو الفرد من القيام بالمهام المتوقع عملها[32]. أما التأهيل Rehabitation فهو العملية التي من خلالها يتم مساعدة مؤسسة تعليمية ما من تحقيق المواصفات واستيفاء المعايير المطلوبة من هيئات الاعتماد. أما الاعتراف Recognition فهو يتم لهيئات الاعتماد نفسها، حيث تخضع هيئات الاعتماد لتقييم خارجي دوري[33].

ضمان/ توكيد الجودة Quality Assurance

يقصد بضمان الجودة في التعليم العالي "عملية بناء ثقة أصحاب المصلحة Stakeholders من خلال التأكد من أن كلًّا من المدخلات والعمليات والمخرجات بمؤسسة التعليم العالي تلبي توقعاتهم، وتحقق الحد الأدنى من المتطلبات"[34]، ويتم ذلك من خلال إجراءات وآليات محددة تهدف لتحقيق الجودة. وطبقًا لهيئة ضمان جودة التعليم والاعتماد بمصر يقصد بضمان الجودة "العملية الخاصة بالتحقق من أن المعايير الأكاديمية متوافقة مع رسالة المؤسسة التعليمية التي قد تم تحديدها وتعريفها واعتمادها من مجالسها الحاكمة، على النحو الذي يتوافق مع المعايير القومية الأكاديمية القياسية أو المعايير العالمية المعتمدة، وأن مستوى جودة فرص التعلم والبحث العلمي والمشاركة المجتمعية وتنمية البيئة تعتبر ملائمة أو تفوق توقعات كافة أنواع المستفيدين النهائيين من الخدمات التي تقدمها المؤسسة التعليمية"[35].

ويفرق بعض الباحثين[36] ما بين مصطلحي ضمان الجودة Quality Assurance وتحسين الجودة Quality Enhancement، حيث إن عملية ضمان الجودة Quality Assurance تهدف إلى وضع تدابير للوقاية من الوقوع في الأخطاء، من خلال التأكد من جودة العمليات التي تتم في المؤسسة التعليمية عن

طريق تقييمها. في حين إن عملية تحسين الجودة Quality Enhancement تركز أكثر على علاج الأخطاء بعد وقوعها، بمعنى طرح طرق للتغلب على جوانب الضعف التي قد اكتشفت من خلال عملية تقييم أداء المؤسسة التعليمية أثناء عملية ضمان الجودة.

وعلى الرغم من اتفاق معظم الباحثين في مجال ضمان الجودة والاعتماد على وجود صلة وثيقة بين مصطلح "ضمان الجودة" و"الاعتماد"؛ إلا إنه باستقراء الأدبيات ذات العلاقة بضمان جودة التعليم العالي واعتماد مؤسساته وبرامجه يلاحظ أن هناك علاقة جدلية بين هذين المصطلحين[37]. حيث يرى بعض الباحثين أن ضمان الجودة (السبب) هي العملية الأساسية التي بناءً عليها تحدث عملية الاعتماد (النتيجة)؛ ذلك أن ضمان الجودة عملية لها آلياتها وإجراءاتها والتي هي البداية في حصول مؤسسة ما على شهادة الاعتماد إذا ما حققت المعايير. مما يعني أن حصول مؤسسة ما على شهادة الاعتماد يعني بالضرورة أنها تمتلك آلية مفعلة لضمان الجودة. في حين يرى فريق آخر أن الاعتماد (السبب) هو العملية الأولية والسابقة لعملية ضمان الجودة؛ فإذا ما طبقت آليات ومعايير الاعتماد سيكون نتيجته أن يحدث ضمان للجودة (النتيجة). ومن هنا يرى أصحاب هذا الاتجاه[38] أن الاعتماد ما هو إلا أحد أبرز الأساليب المستخدمة لضمان الجودة. ويدلل على ذلك تحديد أحد أبرز الباحثين في هذا المجال "لي هارفي" L. Harvey [39] لطرق وعمليات ضمان الجودة في أربع عمليات هي الاعتماد Accreditation، والمراجعة Audit، والتقييم Assessment، وتدقيق المعايير Checking Standards. حيث يرى "هارفي" أن الاعتماد يركز على إعطاء ختم لإثبات أن المؤسسة أو البرنامج التعليمي قد حقق وما زال يحقق (في عملية إعادة الاعتماد Re-accreditation) الحد الأدنى من التوقعات. وبالتالي ذلك يعني أن من فوائد الاعتماد تبني منظومة لضمان الجودة[40]. ويرى رأي ثالث أن العلاقة بينهما علاقة تبادلية حيث يمثلان وجهين لعملة واحدة، ويعني ذلك أن التأثير والتأثر بينهما

متبادل، فضمان الجودة يؤدي بدوره إلى تعزيز فرص الحصول على الاعتماد، كما أن الاعتماد إذا ما تم لمؤسسة ما أو أحد برامجها يعني أنها تطبق فلسفة ضمان الجودة. ويدعم هذا الرأي حقيقة أن جودة العمليات التعليمية لا يمكن ضمانها، أو التأكد من تحقيقها، أو حتى تحسين مستواها؛ إلا من خلال عمليات التقييم المستمرة بناءً على وجود معايير محددة، والتي إذا تم استيفاؤها يمكن حصول المؤسسة أو أحد برامجها على شهادة الاعتماد. ويتفق البحث الحالي مع الرأي الثالث والذي يعتمد على أن العلاقة بين المصطلحين هي علاقة تبادلية وتفاعلية وتلازمية في ذات الوقت. على الرغم من ذلك نجد أن بعض الدول يشيع فيها استخدام أحد المصطلحين عن الآخر، وهذا ما سيتبين خلال الدراسة الحالية التي أوضحت أن مصطلح "الاعتماد" هو الأكثر شيوعًا في الولايات المتحدة الأمريكية، في حين إن "ضمان الجودة" هو الأكثر استخدامًا في كندا.

التعليم العالى Higher Education

يطلق مصطلح التعليم العالي على التعليم الذي يتم في الجامعات والمعاهد، وهو المرحلة الدراسية ما بعد المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، ويمثل في معظم دول العالم قمة السلم التعليمي. والتعليم العالي مفهوم أوسع وأشمل من مفهوم التعليم الجامعي[41]، حيث يشمل التعليم في الجامعات والمعاهد العليا[42]، حيث تمنح الجامعات درجة البكالوريوس/ الليسانس وما بعدها مثل الدبلومات المهنية والخاصة والماجستير ودرجة الدكتوراه، أما المعاهد فهي التي تمنح درجات علمية ما دون البكالوريوس/ الليسانس وأعلى من شهادة الثانوية العامة. ويطلق على التعليم العالي مسميات أخرى مثل تعليم المستوى الثالث Tertiary Education أو التعليم ما بعد الإلزامي Post-Compulsory Education [43] أو التعليم ما بعد الثانوي Post-Secondary Education . ويقصد بالتعليم العالي في الدراسة الحالية:

التعليم ما بعد مرحلة الثانوية العامة والذي يتم في الجامعات والمعاهد العليا سواء الحكومية منها أو الخاصة أو الأهلية.

محاور الدراسة

تتضمن الدراسة أربعة محاور رئيسة تتمثل فيما يلي:

المحور الأول: خبرة الولايات المتحدة الأمريكية في اعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجه، ويشمل المحاور الفرعية التالية:

1- التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية.
2- فلسفة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجه بالولايات المتحدة الأمريكية.
3- هيئات وآليات اعتماد مؤسسات وبرامج التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية.
4- القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في نظم اعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجه بالولايات المتحدة الأمريكية.

المحور الثاني: خبرة كندا في ضمان جودة برامج التعليم العالي، ويشمل المحاور الفرعية التالية:

1- التعليم العالي بكندا.
2- فلسفة ضمان جودة برامج التعليم العالي بكندا.
3- هيئات وآليات ضمان جودة برامج التعليم العالي بكندا.
4- القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في نظم ضمان جودة برامج التعليم العالي بكندا.

المحور الثالث: التحليل المقارن بين نظم اعتماد وضمان جودة التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

المحور الرابع: الدروس المستفادة من خبرتي دولتي المقارنة في تطوير نظام ضمان الجودة والاعتماد بالتعليم العالي في مصر.

المحور الأول: خبرة الولايات المتحدة الأمريكية في اعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجه

يتناول المحور الرئيس الحالي عدة محاور فرعية، تتمثل في إلقاء نظرة على التعليم العالي بالولايات المتحدة، وفلسفة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجه بها، ثم توضيح لأبرز هيئات وآليات اعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجه بالولايات المتحدة، ومن ثم عرض نظرة نقدية لاعتماد مؤسسات التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية.

1- التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية

يسعى التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق العديد من الأهداف، لعل من أبرزها دعم الثقافة والبحث بين جميع المواطنين في المجتمع الأمريكي، والاهتمام بالمجتمع وتقديم إسهامات على المستوى الدولي والقومي والمحلي، وإمداد العاملين بمهارات الحياة العملية، ومساندة القطاع الخاص والشركات من خلال تطوير الأبحاث التطبيقية، وبناء الطاقات البشرية لتطوير الحاضر والمستقبل. وتتباين إدارة التعليم العالي بالولايات المتحدة تبعًا لكل ولاية، حيث تتمتع مؤسسات التعليم العالي باستقلالية كبيرة وسلطة تمثلها مجالس إدارة هذه المؤسسات، وبالتالي تقع على مؤسسات التعليم العالي المسئولية لتنظيم نفسها وإيجاد موارد مادية لها. ومن هنا نجد أن التأثير الحكومي عليها محدود الأثر؛ لذا توجد اختلافات وتباينات كبيرة بين مختلف الجامعات في التنظيم وفي نوعية البرامج. حيث يعطي نظام التعليم العالي الأمريكي الحرية للمؤسسات التعليمية في وضع البرامج الأكاديمية، والتي تخضع للتقييم من خلال منظمات علمية غير حكومية تقيم المؤسسات التعليمية بشكل عام وتقيم البرامج المقدمة فيها بشكل خاص(44)، ومن أجل ضمان حد معين من معايير الجودة فإن ممارسة الاعتماد هي وسيلة غير حكومية لتقييم الأداء الجامعي(45). هذا وتتعدد الجامعات والمعاهد العليا بالولايات

المتحدة الأمريكية حيث تبلغ ما يزيد على أربعة آلاف جامعة وكلية ومعهد[46]، وبسبب التنوع الكبير في مؤسسات التعليم العالي فإن البعض[47] لا يطلق عليه نظامًا للتعليم العالي Non-System. ويتسم التعليم العالي بالولايات المتحدة بعدة سمات منها:

أ- اللامركزية: حيث لا يوجد إدارة مركزية لمؤسسات التعليم العالي فيما يسمى في بعض الدول بوزارة التعليم العالي أو ما يقوم مقامها، فالولايات المختلفة هي من ينظم العمل بمؤسسات التعليم العالي بدرجات متفاوتة، طبقًا لقوانين كل ولاية، حيث "لا توجد وزارة فيدرالية للتعليم العالي أو أي سلطة مركزية تمارس صلاحيات على قطاع التعليم"[48].

ب- أن السياسات التربوية لمؤسسات التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية تكون مسئولية الولايات، ويشارك في رسمها مؤسسات التعليم العالي نفسها. فالمؤسسات الحكومية الفيدرالية هي المسئولة عن تحديد السياسات التربوية العامة مع وجود استقلالية ومرونة كبيرة لكل ولاية، ولكل مؤسسة تعليمية حكومية كانت أم خاصة[49] .

ج- التنوع: حيث إن مؤسسات التعليم العالي بالولايات المتحدة تقدم تعليمًا متنوعًا في طبيعة البرامج المقدمة فيه ونوعيتها، حيث توجد مؤسسات تعليم عالي حكومية ومؤسسات خاصة Public & Private Institutions، ومؤسسات هادفة للربح وغير هادفة للربح For-Profit & Non-Profit، ومؤسسات للفنون الحرة ومؤسسات عن التعليم العام Liberal Arts & General Education، ومؤسسات الإعداد المهني Career Education، ومؤسسات للتعليم المستمر Continuing Education، ومؤسسات تمنح درجات علمية ومؤسسات غير مانحة للدرجات العلمية Degree & Non-Degree Institutions .

د- الاستقلالية فى معايير القبول: فعلى الرغم من اتباع مؤسسات التعليم العالي للسياق العام للسياسات التعليمية للولايات؛ إلا إنها تتسم بالاستقلالية في عملية قبول الطلاب. ذلك أنه في نظم القبول تضع مؤسسات التعليم العالي بالولايات المختلفة الشروط الخاصة بها، والتي غالبًا ما تشمل معايير خاصة بأداء الطالب في امتحانات قومية مثل امتحان SAT أو امتحان ACT.، أو مستوى أداء الطالب في المرحلة الثانوية مثل نتائج بعض المواد التخصصية، والأداء العام للطالب في التعليم الثانوي، وملف إنجاز الطالب، ودليل مشاركة الطالب في الأنشطة المجتمعية، بالإضافة إلى المقابلات الشخصية لقياس مستوى الذكاء والاستعداد لدى الطالب. وتقوم العديد من المؤسسات والأكاديميات بإعطاء دروس تقوية لإعداد الطلاب لاختبارات SAT وACT. (50)

هـ – التميز: حيث يتسم التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية بالتميز وبأنه ذو سمعة جيدة؛ حيث تتصدر الكليات والجامعات الأمريكية المراكز العليا في قوائم تصنيف الجامعات على مستوى العالم. ويؤكد ذلك التصنيفات العالمية المختلفة، والتي من أبرزها التصنيف البريطاني "تايمز" لترتيب أفضل الجامعات على مستوى العالم 2016 Times Higher Education (THE)[51] حيث كانت 83 جامعة أمريكية من ضمن أفضل 500 جامعة على مستوى العالم، منها 39 جامعة من ضمن أفضل 100 جامعة.

وتسعى مؤسسات التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الحصول على شهادات الاعتماد من الهيئات الخاصة بذلك، ويمكن تلخيص أبرز مبادئ الاعتماد بالتعليم العالي بالولايات المتحدة في النقاط التالية:

أ- حرية مؤسسات التعليم العالي في اختيار الهيئة التي تمنحها الاعتماد:

لمؤسسات التعليم العالي بالولايات المتحدة الحرية في اختيار الهيئة التي يمكن أن تمنحها الاعتماد أو تعتمد أحد برامجها إذا ما تم استيفاء المعايير التي

تحددها تلك الهيئة، والتي تسمى بالهيئة المعتمِدة "Accreditor"، وتلك الهيئات تكون عبارة عن منظمات هيئات خاصة غير حكومية وغير هادفة للربح، تعمل بشكل مستقل عن السلطات الفيدرالية. وقد تعدى عدد تلك الهيئات مائة هيئة معترف بها من قبل مجلس اعتماد التعليم العالي Council for Higher Education Accreditation (CHEA)[52]. وتمنح تلك الهيئات الاعتماد، سواء الاعتماد المؤسسي أو البرنامجي أو التخصصي، بناءً على تحديد مدى استيفاء معايير الاعتماد التي تحددها والتي تتجدد باستمرار.

ب- هيئة الاعتماد لا بد أن يكون معترف بها:

ذلك أن هيئات الاعتماد بالولايات المتحدة الأمريكية ينبغي أن يتم تقويمها وتخضع المعايير التي تضعها كل هيئة إلى عملية المراجعة الدورية للحصول على الاعتراف Recognition، كما سيتبين فيما بعد تفصيلًا.

ج- مراجعة ما يتعلق بالاعتماد من خلال مجموعة الاعتماد The Accreditation Group:

إن قسم التعليم Department of Education أنشأ ما يسمى بمجموعة الاعتماد The Accreditation Group والذي يتبع مكتب التعليم ما بعد الثانوي Office of Post-secondary Education[53]، وذلك للتعامل مع المسائل الخاصة بالاعتماد في التعليم العالي. حيث تتحقق تلك المجموعة من مراجعة المعايير الخاصة بالاعتماد والسياسات والإجراءات والقضايا بالاعتماد، كما تعمل كحلقة وصل بين مؤسسات التعليم العالي والجمعيات والحكومة الفيدرالية وهيئات الاعتماد، وتنشر الأبحاث ذات العلاقة بسياسة الاعتماد بالولايات المتحدة.

د- الاهتمام بالاعتماد في مقابل ضمان الجودة:

حيث ينتشر استخدام مصطلح الاعتماد Accreditation ومصطلح المعايير Standards في الولايات المتحدة مقارنة بمصطلح ضمان الجودة Quality Assurance المستخدم في العديد من البلدان ومنها كندا، أو مصطلح تحسين

الجـودة Quality Enhancement المسـتخدم بكثـرة فـي معظـم دول الاتحـاد الأوروبي[54].

وبعد أن تم إلقاء الضوء على أهداف التعليم العالي بالولايات المتحدة وسماته ومبادئ اعتماد مؤسساته وبرامجه، سيتم طرح فلسفة اعتماد مؤسسات التعليم العالي فى المحور الفرعي التالي.

2- فلسفة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامج بالولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أولى الدول التي طبقت آليات اعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجه بها لتتابع جودة أداء تلك المؤسسات من منطلق نفعي برجماتي، وهي الفلسفة السائدة في المجتمع الأمريكي ذاته. وتاريخيًّا يلاحظ أنه لم يكن هناك أي بند أو نص قانوني في الدستور الأمريكي يشير إلى المراقبة المركزيـة للتعليم، وخـلال القـرنين الماضـيين كـان التركيـز ينصـب علـى المعرفـة الشخصية للطلبة والتي كانت تعتبر السبيل لتقييم مقدرتهم على النجاح في مختلف الجامعات. وبعد الحرب العالمية الثانية وضعت الولايات المتحدة قانون الحقوق، والذي يدفع رسوم الدراسة بالجامعة عوضًا عن الطالب، علاوة على إعطائه ما يسمى راتب المعيشة. وقد أدرك المستثمرون أنهم من خلال تأسيسهم للجامعات، ستدفع لهم الحكومة الفيدرالية المصاريف لقبول الطلبة فيها؛ وبالتالي كان لزامًا على الحكومة عمل شيء ما لضمان جودة التعليم في تلك المؤسسات التي تدفع لها الأموال. وبما أن هيئات الاعتماد الأكاديمي كانت قد بدأت بالظهور كهيئات حكومية في ذلك الوقت، فقد صدر قرار عام 1952 ينص على أن المؤسسات المعترف بها من هيئات معتمدة من قبل الحكومة الفيدرالية هي المستحقة للتمويل الفيدرالي، وهكذا بدأت عملية الاعتماد الأكاديمي[55]. وأخذت حركة الجودة في الانتشار في الولايات المتحدة بخطى سريعة، حيث أخذت بها كليات المجتمع منذ السبعينيات من القرن العشرين من خلال مدخل تحسين الجودة الشاملة Total Quality Improvement، وطبقت العديد من الجامعات الأمريكية مداخل

متنوعة للجودة في عملها[56]. كما أن حركة المعايير Standards Movement في مجال التعليم ظهرت في الثمانينيات بالولايات المتحدة، وانتشرت مع بداية التسعينيات من القرن العشرين. وكانت حركة المعايير في تلك الفترة عاملًا مهمًّا وراء اهتمام كثير من الجمعيات العلمية والمنظمات المتخصصة لوضع معايير تخصصية، مثل المنظمة الخاصة بالرياضيات، والمنظمة الخاصة بالعلوم وغيرهما[57]. ومن تلك المعايير[58] معايير خاصة "بالمحتوى" تهتم بتحديد ما يجب أن يتعلمه الطالب، ومعايير خاصة "بالأداء" تحدد الأداءات المتوقعة من الطلبة الذين يدرسون برنامجًا معينًا، ومعايير خاصة "بالفرص التعليمية" المتاحة تتضمن تحديدًا للمدخلات اللازمة لتلبية توقعات الطلبة.

وتعتمد فلسفة الاعتماد للتعليم العالي بالولايات المتحدة –كما تمت الإشارة مسبقًا– على الفلسفة البرجماتية، فالاعتماد له فوائد نفعية مباشرة لكل من الطلاب، والمستثمرين الممولين للتعليم العالي، ومؤسسات التعليم العالي[59]. فالاعتماد يساعد الطلاب الجدد في اختيار المؤسسات والبرامج الدراسية التي سيلتحقون بها، كما يساعد الممولين في تحديد المؤسسات والبرامج التي يمكن الاستثمار فيها، كما أن الاعتماد يساعد مؤسسات التعليم العالي نفسها في تحديد إمكانية قبول بعض الطلاب المنقولين من مؤسسة أخرى طبقًا للساعات المعتمدة المنقولة، ويزيد من فرصتها للحصول على التمويل الفيدرالي، حيث يعد الاعتماد واحدًا من الشروط التي تتخذها الحكومة الفيدرالية لمنح المساعدات المالية لطلاب مؤسسات التعليم العالي. وبهذا يتضح أنه يوجد اهتمام كبير باعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجه بالولايات المتحدة من كافة الأطراف. وجاء ذلك نتيجة الاهتمام أن الولايات المتحدة سمحت بإنشاء آلاف المؤسسات التعليمية لينتشر التعليم العالي بها، ونتيجة أن الدعم المالي الفيدرالي والمحلي للطلبة بتلك المؤسسات يتطلب أن تكون المؤسسة التي يدرس بها الطالب مؤسسة معتمدة[60]، وبالتالي تم الاهتمام بالاعتماد بمختلف أنواعه. حتى إن الجامعات المرموقة ذات السمعة الجيدة سعت

للحصول على الاعتماد بسبب "أن القانون الأمريكي جعل الحصول على الاعتماد شرطًا لحصول المؤسسة التعليمية على المنح والقروض الفيدرالية للطلبة والباحثين"[61].

بالإضافة لذلك فإن فلسفة الاعتماد بالولايات المتحدة ارتبطت بمبدأ محاسبية مؤسسات التعليم العالي، بهدف طمأنة الطلبة وذويهم على مستوى جودة أداء تلك المؤسسات، وبالتالي فعلى كل مؤسسة بناء خطة واضحة ومعلنة للمحاسبية، تعتمد على آراء الطلبة عن التعليم المقدم لهم. بالإضافة إلى أن زيادة حدة التنافس بين مؤسسات التعليم العالي لاجتذاب المزيد من الطلبة الملتحقين بها، جعل مؤسسات التعليم العالي تهتم بصورة كبيرة بالعوامل التي تؤدي إلى اختيار الطلبة لتلك المؤسسات للدراسة فيها، مما أدى لاهتمام مؤسسات التعليم العالي بدراسة العوامل التي تزيد من رضا الطلبة عن الخدمات التعليمية المقدمة، ومن ثم فقد سعت هذه المؤسسات إلى تحسين الجودة والتأكيد على القيام بعمليات تقييم الأداء المؤسسي بها، بهدف تفعيل المزايا الاستراتيجية لجذب الطلبة. كما يلاحظ أن فلسفة الاعتماد بالولايات المتحدة الأمريكية ترتكز بصفة أساسية على الاهتمام بجودة المخرجات، وتحديدًا تلك المعتمدة على نتائج تعلم الطلبة outcomes من خلال تطبيق مدخل المخرجات للتقييم. ويتطلب ذلك من المؤسسات تحقيق مستوى جيد لأداء الطلبة وفقًا لمعايير ومقاييس الأداء التي تضعها هيئات الاعتماد.

نتيجة كل العوامل السابقة حرصت الولايات المتحدة على إنشاء نظم للاعتماد لهدف نفعي برجماتي، بحيث يتحدد من خلال تلك النظم الآليات المناسبة التي تتابع جودة الأداء لمؤسسات التعليم العالي وبرامجه؛ لتمنح ما تستحق منها الاعتماد، وتجعل نتائج هذه المتابعة متاحة لراغبي التعليم حتى يكونوا على بينة من موقف مؤسسات التعليم[62]. ومن هنا لجأت الحكومة الفيدرالية إلى عملية الاعتماد لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي وبرامجه، حتى يتم بناءً على ذلك تحديد المساعدات المادية التي تقدمها الحكومة الفيدرالية كمساعدات للطلبة[63]،

ونتيجة للاهتمام بمبدأ المحاسبية واستجابة للتنافسية بين مؤسسات التعليم العالي تحقيقًا للفلسفة البرجماتية التي يؤمن بها المجتمع الأمريكي.

3- هيئات وآليات اعتماد مؤسسات وبرامج التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية

تقوم هيئات الاعتماد Accreditors بمنح شهادة الاعتماد لمختلف أنواع مؤسسات التعليم العالي، تلك التي لديها السلطات لمنح الدرجات العلمية وللمؤسسات غير المانحة للدرجات العلمية، وللمؤسسات الحكومية أو الخاصة، وللمؤسسات الهادفة للربح وغير الربحية. وتشير الأدبيات(46) إلى أن بداية إنشاء هيئات الاعتماد بالولايات المتحدة ترجع إلى عام 1784 بإنشاء أول منظمة للاعتماد في ولاية نيويورك وسميت "مجلس الحكام بولاية نيويورك" The Board of Regents of the State of New York, ، وكان هذا المجلس مسئولًا عن مراجعة كل مؤسسات التعليم وبرامجه بنيويورك، ثم إرسال النتائج في تقارير إلى المجلس التشريعي، ولا تزال هذه المنظمة معترف بها من خلال the American Council on Education (USDE) حتى الآن.

وقد أنشئت هيئات الاعتماد في البداية كهيئات حكومية، عكس ما هو حادث حاليًا من أن هيئات الاعتماد أصبحت منظمات غير حكومية مستقلة. أما هيئات الاعتماد الخاصة غير الربحية فقد أنشئت في بدايات القرن العشرين من خلال منظمات يتم تمويلها من قبل الحكومة الفيدرالية(65). وتم إنشاء العديد من منظمات وهيئات الاعتماد في العديد من الولايات مثل ,(1896) Utah ,(1846) Iowa (1914) Maryland (1909), Virginia (1909) Washington. وبحلول عام 1979 تم عمل مراجعة شاملة للدساتير والقوانين واللوائح الخاصة بالتعليم من خلال هيئة التعليم العالي للتقويم والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي ذات الأربع سنوات التابعة لجامعة ولاية أريزونا *State Higher Education Agency Responsibility for the Evaluation and Accreditation of Public*

Four-Year Institutions of Higher Education ، وتبين فيها أن سبع عشرة ولاية قد أنشأت هيئات اعتماد مسئولة عن تقييم مؤسسات التعليم العالي ذات الأربع سنوات.

ويوجد عدة أنواع من الاعتماد بالولايات المتحدة، منها الاعتماد المؤسسي والاعتماد البرنامجي والاعتماد المهني التخصصي. حيث يقصد بالاعتماد المؤسسي Institutional Accreditation منح الثقة لمؤسسة التعليم العالي ككل، بعد تقييم جميع عناصرها والتأكد من تحقيقها للمعايير الموضوعة. أما الاعتماد البرنامجي Program Accreditation فهو يختص بجزء من المنظومة التعليمية وهي الخاصة بالبرنامج الأكاديمي، بما يشمل ذلك من محتوى المقررات وأعضاء هيئات التدريس بهذا البرنامج والمعامل والتجهيزات ذات العلاقة بالبرنامج وغير ذلك. كما يوجد ما يسمى بالاعتماد المهني التخصصي Professional Accreditation، والذي يمنح للشهادات ذات الصبغة المتخصصة كالهندسة والطب والمحاماة وغيرها، وعادة ما تقوم به النقابات والروابط المهنية بالولايات المتحدة.

ونظرًا للتنوع في مؤسسات التعليم العالي وبرامجه، فإنه يوجد تنوع في الهيئات المسئولة عن منح الاعتماد Accreditors ، ويمكن حصر أنواع هيئات الاعتماد في أربعة أنواع:

أ- هيئات الاعتماد الإقليمية Regional Accreditors: وهي عبارة عن منظمات اعتماد غير هادفة للربح، تعمل على اعتماد المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة، الهادفة للربح منها وغير الربحية، وتلك التي تمنح الدرجات العلمية وغير المانحة للدرجات، والمؤسسات التي تكون فيها مدة الدراسة سنتين وأربع سنوات(66). مثل "رابطة الولايات الوسطى للمدارس والكليات" Middle States Association of Schools and Colleges، والتي تقدم أطرًا شاملة تساعد مؤسسات التعليم العالي على تقييم برامجها الأكاديمية.

ب- هيئات الاعتماد الوطنية ذات العلاقة بالديانة National Faith-Related Accreditors: وهي منظمات خاصة باعتماد المؤسسات ذات الصبغة الدينية والمذهبية، وخاصة غير الربحية منها، وتلك التي تمنح الدرجات العلمية[67].

ج- هيئات الاعتماد الوطنية المتعلقة بالمهن National Career-Related Accreditors : وهي منظمات تعمل على اعتماد المؤسسات التعليمية الهادفة للربح، والمؤسسات ذات الغرض الواحد القائم على إعداد المهنيين، وتلك التي تمنح الدرجات العلمية لطلابها، والتي لا تمنح الدرجات العلمية[68]. وذلك مثل "المجلس الوطني لاعتماد معلمي كليات التربية" National Council for Accreditation of Teacher Education (NCATE)، و"هيئة اعتماد برامج التعليم الهندسي والتكنولوجي" Accreditation of Engineering and Technology-Program Assessment Methodology (ABET)، و"مجلس اعتماد إدارة الأعمال والمحاسبة" Accreditation Aligibility Procedure and Accreditation Standards for Business Accreditation (AACSB)

د- هيئات الاعتماد البرنامجي Programmatic Accreditors: وهي منظمات تختص باعتماد البرامج المتخصصة، مثل برامج القانون والطب والهندسة والمهن الصحية[69] وغيرها، ولا تهتم باعتماد مؤسسات التعليم العالي.

أما بالنسبة لآليات الاعتماد وإجراءاته، فيمكن استنتاج وجود عدة ديناميات تساعد في تحقيق ضمان الجودة، وبالتالي تؤثر في اعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجه بالولايات المتحدة [70]. حيث يتم الاعتماد للتعليم العالي من خلال عدة إجراءات وخطوات أساسية تتلاقى معظم هيئات الاعتماد في التأكيد عليها، ويشمل ذلك إعداد أدلة الإنجاز الخاصة بالمؤسسة أو بالبرنامج، والتأكد من صدق هذه الأدلة وصحتها، ثم القيام بزيارة للمؤسسة من قبل أعضاء من هيئة الاعتماد للتأكد من الإجراءات التي تتخذها المؤسسة للحصول على الاعتماد، وتؤكد تلك الإجراءات

على عملية مراجعة وتقييم قدرة المؤسسات والبرامج على توفير الخبرات التعليمية للطلبة. ويمكن توضيح ذلك من خلال الآليات التالية[71]:

• الدراسة الذاتية Self-study: حيث تعد مؤسسات التعليم العالي التي تسعى للاعتماد المؤسسي أو لاعتماد أحد برامجها إلى إعداد الدراسة الذاتية التي تلخص الأداء التعليمي بها، وبيان مقدار ما تحقق من الأهداف الموضوعة، وذلك استنادًا إلى المعايير التي تحددها هيئات الاعتماد. ويتم تقديم تقرير الدراسة الذاتية إلى لجنة الاعتماد بالهيئة المنوط إليها القيام بعملية الاعتماد لدراسته، حيث يتخذ ذلك أساسًا لتقويم المؤسسة أو البرنامج التعليمي.

• مراجعة الأقران/ النظراء Peer-review: تتم عملية الاعتماد من قبل لجنة مكونة من الهيئة التدريسية والإدارية من الأقران في المهنة، والذين تحددهم هيئة الاعتماد. ويعمل هؤلاء النظراء بمراجعة الدراسة الذاتية التي تعدها المؤسسة المتقدمة للاعتماد، ثم زيارتها بعد ذلك.

• الزيارة الميدانية Site-visit: ترسل هيئات الاعتماد عادة فريقًا زائرًا لمراجعة المؤسسة أو البرنامج الذي يتم تقييمه، ويتم تشكيل هذا الفريق من أعضاء اللجان أو مجالس الاعتماد، بهدف جمع الأدلة عن مدى تحقيق معايير الجودة، من خلال ما تم مراجعته بالدراسة الذاتية. وفي معظم هيئات الاعتماد يتألف هذا الفريق عادة من عدد من المتطوعين من الخبراء في التخصصات المختلفة، ومن ممثلين لهيئات عامة في المجتمع، بحيث يمكن أن يكون من ضمن فريق المراجعة الخارجية أفراد من الجمهور من غير الأكاديميين الذين يعدون من أصحاب المصلحة الخارجيين External Stakeholders. وبعد الزيارة الميدانية، يتم تقديم تقرير لمؤسسة التعليم العالي المتقدمة للاعتماد؛ بهدف تدقيق الحقائق الواردة فيه. ثم يَرفع كلًّا من الدراسة الذاتية التي أعدتها المؤسسة المتقدمة للاعتماد وتقرير فريق المراجعة الخارجية إلى اللجنة المختصة

بالاعتماد، والتي تصدر قرارها بخصوص الاعتماد بناءً على دراسة تلك التقارير.

• حكم هيئة الاعتماد Judgment by Accrediting Organization: إن لهيئات الاعتماد المختلفة لجانًا خاصة بصناعة القرار الخاص بالاعتماد، وهي تتكون في العادة من الإداريين وأعضاء هيئة التدريس من تخصصات مختلفة، ومن أعضاء غير أكاديميين من الجمهور أيضًا. وهذه اللجان عادة ما تعطي واحدًا من أربعة قرارات طبقًا لحالة المؤسسة أو البرنامج، فقد تحكم باعتماد مؤسسات وبرامج جديدة لم تكن معتمدة من قبل اعتمادًا كاملًا بدون شروط، ومدة هذا الاعتماد تكون في العادة خمس سنوات. أو تقوم بعملية إعادة الاعتماد Re-accreditation حيث تؤكد على اعتماد مؤسسات أو برامج حصلت على اعتماد مسبق. أو يتم منح اعتماد مشروط، حيث توضع المؤسسة "تحت الاختبار"، وذلك في حالة ظهور أوجه نقص في المؤسسة الراغبة في الاعتماد، مما يتطلب في هذه الحالة إعداد تقرير جديد عن المؤسسة أو البرنامج ثم القيام بعمل زيارة أخرى، وفي هذه الحالة يكون الاعتماد لمدة ثلاث سنوات تستمر فيها عمليتا المتابعة والزيارات، حيث يتم إرجاء قرار الاعتماد حتى يتم التغلب على نقاط الضعف في المؤسسة. أو قد يحدث رفض الاعتماد، لوجود مشكلات في المؤسسة أو البرنامج التعليمي يصعب حلها.

• مراجعة خارجية دورية Periodic External Review: تسعى مؤسسات التعليم العالي وبرامجه بالولايات المتحدة إلى أن يتم مراجعتها خارجيًا بشكل دوري، وعادة ما يتم إعداد الدراسة الذاتية والخضوع للزيارة الميدانية في كل مرة. وتحدث عملية المراجعة الخارجية الدورية عادة كل ثلاث إلى عشر سنوات تبعًا لسياسة هيئة الاعتماد.

وينبغي التفرقة بين مصطلحين أساسيين يستخدمان في التعليم العالي بالولايات المتحدة، وهما مصطلح الاعتماد Accreditation ومصطلح

الاعتراف Recognition حيث يتم "الاعتماد" لمؤسسات التعليم العالي عن طريق هيئات الاعتماد من خلال العملية التي ترتكز على التقييم والدراسة الذاتية والمراجعة الذاتية ومراجعة النظراء طبقًا لمعايير هيئة الاعتماد لتحسين الجودة الأكاديمية والمساءلة العامة للمؤسسات والبرامج[72]. أما "الاعتراف" فهو يتم لهيئات الاعتماد نفسها وليس لمؤسسات التعليم العالي، حيث تخضع تلك الهيئات لعملية تقييم خارجي دوري، إما عن طريق مجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي Council for Higher Education Accreditation (CHEA) وإما من خلال قسم التعليم بالولايات المتحدة[73] United States Department of Education (USDE) . ويقوم مجلس الاعتماد CHEA الذي أنشئ عام 1997، بالاعتراف بمؤسسات الاعتماد العاملة في مجال التعليم العالي بناءً على معايير محددة يضعها مجلس الاعتماد، ويتم إعادة اعتماد هذه المؤسسات مرة كل عشر سنوات بناءً على تقرير يقدم كل خمس سنوات[74]. ويعد CHEA منظمة خاصة غير حكومية تتبع مجلس الشيوخ، وتتولى الإشراف على هيئات الاعتماد وتقوم بالاعتراف بها والتحقق من درجة وفائها بالحدود الدنيا من معايير الاعتماد[75]. وتضع CHEA خمسة معايير أساسية للهيئة المانحة للاعتماد والتى ترغب فى الحصول على الاعتراف . وتتلخص تلك المعايير في إظهار قدر من المحاسبية وإمكانية المساءلة بشفافية أمام الجمهور، والتشجيع المستمر للمؤسسات على التغيير الهادف والتحسين المطلوب من خلال استمرار عملية التقييم الذاتي للمؤسسات أو البرامج، وأن تتسم عملية الاعتماد وآلياتها بالعدالة من خلال وجود إجراءات واضحة تسهم في صنع القرار، ووجود عمليات المراجعة والتقويم المستمر لإجراءات الاعتماد، وتقديم توقعات محددة للحكم على مستويات الجودة الأكاديمية للمؤسسات أو للبرامج. مما سبق يلاحظ أن عملية الاعتراف مشابهة لعملية الاعتماد في عدد من النقاط[76]، منها أن كلًّا من CHEA وUSDE تحدد المعايير التي يجب الوفاء بها من قبل هيئات الاعتماد ليتم الاعتراف بها، كما تعد هيئة الاعتماد تقرير التقييم الذاتي على أساس معايير

الاعتراف، كما أنه يتم عمل زيارة ميدانية للهيئة التي سيتم الاعتراف بها ويكتب تقرير عن الزيارة، ومن ثم يمنح الاعتراف للهيئة أو يرفض الاعتراف بها، وبالتالي فإن هيئات الاعتماد ذاتها تخضع إلى عملية المراجعة والتقييم الدوري للحفاظ على شهادة الاعتراف، تمامًا كما تخضع مؤسسات التعليم العالي وبرامجه إلى عملية الاعتماد من هيئات الاعتماد المختلفة.

4- القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في نظم اعتماد مؤسسات وبرامج التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية

بما أن نظم التعليم – وبالتالي نظم اعتماده – تكون نتاج ظروف المجتمع الذي تتواجد فيه، فإن هذا الجزء من الدراسة يحلل القوى والعوامل الثقافية كالعامل الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، والتي أثرت في نظم اعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجه بالولايات المتحدة الأمريكية.

بالنسبة للعامل الجغرافى، يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تتكون من 50 ولاية يقع معظمها في قارة أمريكا الشمالية، حيث تقع 48 ولاية ما بين المحيط الهادي والمحيط الأطلسي وتحدها كندا شمالًا والمكسيك جنوبًا، أما ولاية ألاسكا فتقع في الشمال الغربي من القارة وتحدها كندا شرقًا وروسيا غربًا، أما ولاية هاواي فتقع في منتصف المحيط الهادي، والولايات المتحدة الأمريكية جمهورية فيدرالية، تأتي في المركز الثالث عالميًا من حيث المساحة 9.83 مليون كم^2 (77). ويلاحظ أنه نتيجة تعدد الولايات الأمريكية وتباعد المسافات بينها، فلكل ولاية استقلالية عن الأخرى نظرًا لظروفها الجغرافية والمناخية ومواردها وإمكاناتها المادية، وبالتالي يتم تطبيق السياسات الفيدرالية بشكل متفرد يختلف من ولاية لأخرى؛ مما ألقى بأثره على تعدد الهيئات المسئولة عن الاعتماد وتنوع صيغ ونظم ومعايير الاعتماد ذاتها بشكل كبير، كما سبقت الإشارة لذلك. إلا أن ذلك التنوع الشاسع، ووجود صيغ ومعايير متنوعة، وهيئات اعتماد متعددة، ولّد تحدياتٍ عديدة. من أبرزها عدم وجود نظام موحد للاعتماد، والذي قد يكون نتيجة أن فلسفة التعليم العالي ذاتها تعتمد على عدم

وجود نظام موحد No-System. وهذا أدى بدوره إلى تعقد نظم الاعتماد وعدم وجود معايير قومية National Standards موحدة لجميع مؤسسات أو برامج التعليم العالي الأمريكية، وعدم وجود ما يمكن تسميته بالإطار المرجعي للمؤهلات National Qualifications Framework [78]. ونتج عن ذلك عدم وجود أسس للمقارنة Benchmarking بين مؤسسات وبرامج التعليم العالي بالولايات المتحدة؛ وذلك على الرغم من دخول العديد من تلك المؤسسات في التصنيفات العالمية لترتيب مؤسسات التعليم العالي مثل تصنيف التايمز [79] The Times (THE) Higher Education World University Rankings، وتصنيف شنغهاي The Academic Ranking of World Universities (Shanghai)، وتصنيف ويب ماتريكس Ranking Web of World Universities، وغير ذلك.

أما بالنسبة للعامل الاجتماعي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتميز بأنها من أكثر دول العالم تنوعاً من حيث العرق والثقافة، وبالتالي ليس لها دينًا رسميًّا أو حتى لغة رسمية؛ إلا أن معظم الأمريكيين يدينون بالمسيحية، وتُعد اللغة الإنجليزية هي اللغة القومية[80]. وهذا التنوع أدى إلى السعي لإيجاد سياسات عامة تهدف إلى تقوية النسيج الاجتماعي وتحقق مبادئ العدالة والمحاسبية والشفافية، ولضمان تقديم تعليم يتسم بالجودة لجميع فئات المجتمع الأمريكي بقدر الإمكان. وفي سياق نظم اعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجه، يلاحظ أنه في أثناء التسعينيات من القرن العشرين تم تأييد حركة النهوض بجودة التعليم الجامعي، والذي "تزامن مع قدوم موجة من المهاجرين الجدد – خاصة من أمريكا اللاتينية وآسيا، مما أدى إلى زيادة التنوع العرقي داخل التعليم الجامعي"[81]، وبالتالي انعكس ذلك على الاهتمام بجودة التعليم العالي المقدم لجميع فئات المجتمع الأمريكي. ولتحقيق مبادئ العدالة والمساواة، يلاحظ وجود تشابه بين آليات الاعتماد المتبعة في معظم هيئات الاعتماد، سواءً كان الاعتماد مؤسسيًّا أو برنامجيًّا أو مهنيًّا تخصصيًّا. حيث يتم الاعتماد عادة من خلال عدة آليات محددة، تبدأ بإعداد المؤسسة الراغبة في

الاعتماد لدراسة التقويم الذاتي الخاص بها، ثم يتم زيارة تلك المؤسسة من خلال فريق من هيئة الاعتماد، وبالتالي يتم منح المؤسسة اعتمادًا أوليًّا يليه الاعتماد الكامل لمدة خمس سنوات، أو أن المؤسسة تعطي اعتمادًا مشروطًا لتكون تحت الاختبار فترة ثلاث سنوات من المتابعة والزيارات، أو رفض الاعتماد عند وجود مشكلات يصعب حلها، كما سبق تفصيل ذلك. كما أن وجود تعدد في هيئات ومنظمات الاعتماد للتعليم العالي، زاد من حدة التباين بين المؤسسات الحاصلة على الاعتماد تبعًا لاختلاف سياسات الهيئات المانحة للاعتماد ومعاييرها. إلا أن ذلك تم التغلب عليه من خلال إيجاد هيئات اعتماد قومية للمؤسسات الدينية National Faith-Related Accreditors وهيئات اعتماد قومية مهنية National Career-Related Accreditors، والتي تحاول عمل تقارب في تلك المعايير والسياسات، ضمانًا للمساواة.

وبالنسبة للعامل الاقتصادي وأثره على نظم اعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجه بالولايات المتحدة، فمن المعروف أن الاقتصاد الأمريكي هو أكبر اقتصاد وطني على مستوى العالم، ويتم تمويل التعليم العالي بدعم فيدرالي ومحلي. ونتيجة أن الدعم المالي الفيدرالي والمحلي للطلبة بمؤسسات التعليم العالي يتطلب أن تكون المؤسسة معتمدة[82]، طبقًا للقانون الأمريكي الذي جعل الحصول على الاعتماد شرطًا لحصول المؤسسة على كل من المنح والقروض الفيدرالية، بالتالي انعكس ذلك على زيادة الاهتمام بالاعتماد ومعاييره، والتحقق من جودة هيئات الاعتماد نفسها عن طريق ما يسمى بالاعتراف بهيئات الاعتماد. ويتم تقديم الدعم للجامعات ذات الجودة المرتفعة، فقد وجد أن "الجامعات الكبرى والمشهورة ذات السمعة الجيدة Elite Universities هي التي تحصل على أكبر نسبة من الدعم الفيدرالي، بسبب أن معدلات رضا الطلبة فيها عن الخدمات التعليمية المقدمة عالية، وذلك على الرغم من أنها تخدم أعدادًا أقل من الطلبة، والذين هم من مستويات اجتماعية مرتفعة في غالب الأمر، وبهذا "يذهب التمويل لمن لا يستحق"[83]، مما يثير التساؤل عن مدى

فعالية استخدام رضا الطلبة كمعيار مهم يؤخذ به عند اتخاذ قرار منح الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي وبرامجه. ويرتبط بالعامل الاقتصادي أيضًا وجود البطالة بشكل كبير بين فئات المجتمع الأمريكي من غير الحاصلين على تعليم عالٍ. حيث بين أحد تقارير البيت الأبيض أن التوظيف بأمريكا في هذا العقد يتطلب الحصول على تعليم عالٍ، لأن الاقتصاد الأمريكي يحتاج إلى قوة عاملة ماهرة، قابلة للتكيف، وتتسم بالإبداع، ومجهزة للنجاح في السوق العالمي[84]. وتبين الإحصائيات[85] أنه في الولايات المتحدة يكون المتطلب الأساسي للالتحاق بسوق العمل الحصول على تعليم عالٍ، فالدخل السنوي لمن حصل على تعليم عالٍ يعادل ضعف دخل من اكتفى بالتعليم الثانوي؛ وبالتالي يزداد الطلب على التعليم العالي ذي الجودة المرتفعة وخاصة بين أبناء الطبقة الوسطى.

وأخيرًا بالنسبة للعامل السياسي، فيلاحظ أن النظام السياسي الأمريكي والذي يتسم باللامركزية والديمقراطية والحرية والمساواة، انعكس على الاهتمام بنظم اعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجه بها. ومما يؤكد اهتمام الدولة بجودة التعليم العالي واعتماد مؤسساته وبرامجه، أن الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" في أول خطاب له أمام الكونجرس الأمريكي 2009 تعهد في كلامه الموجه للشعب الأمريكي بأن يتم تحقيق هدف وصول الشعب الأمريكي لأعلى معدلات تعليم جامعي بالعالم بحلول عام 2020[86] كما أكد أوباما في خطاب آخر له[87] على المسئولية المشتركة بين واضعي السياسات في الحكومة الفيدرالية ومؤسسات التعليم العالي لتعزيز الأسر والطلبة أنفسهم في تحمل تكاليف التعليم العالي، وأكد على أن الإدارة الأمريكية وواضعي السياسات اتخذوا عدة خطوات جادة لإتاحة التعليم العالي المتسم بالجودة في متناول أكبر عدد من المواطنين الأمريكيين. مما يعكس حرص القيادة السياسية على الارتفاع بجودة التعليم العالي. وفي سياق السياسات التي تتبعها هيئات الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي وبرامجه بالولايات المتحدة، لوحظ أنه يسمح باللامركزية والتنوع والتعددية في هيئات الاعتماد نفسها، فمنها هيئات الاعتماد

الإقليمية، والهيئات الوطنية التي تعتمد مؤسسات التعليم العالي الدينية، والهيئات الوطنية المهنية، وهيئات الاعتماد البرنامجي. كل تلك التنوعات أدت إلى تنوع معايير الاعتماد ذاتها، مما أثرى التعليم العالي الأمريكي وأوصله للتميز.

المحور الثاني: خبرة كندا في ضمان جودة برامج التعليم العالي

في هذا المحور من الدراسة سيتم إلقاء الضوء على نظام التعليم العالي بكندا، يلي ذلك توضيح لفلسفة نظم ضمان جودة برامج التعليم العالي، ثم تحديد لهيئات ضمان الجودة الكندية مع الإشارة آليات وإجراءات ضمان الجودة، وينتهي المحور بنظرة نقدية لنظم ضمان جودة برامج التعليم العالي بكندا.

1-التعليم العالي بكندا:

إن المسمى الأكثر شيوعًا لمؤسسات التعليم العالي بكندا هو مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي Post-Secondary Institutions، ويضم جميع التخصصات والبرامج التعليمية الرسمية بعد المرحلة الثانوية، بما في ذلك التخصصات الأكاديمية والمهنية والتقنية، والتعليم المهني المستمر. ويوجد بكندا عدد كبير من مؤسسات التعليم العالي التي تقع في جميع الأقاليم والمقاطعات الكندية، فطبقًا للدستور الكندي تعد عملية التعليم مسئولية إقليمية، إلا أنه توجد اختلافات جوهرية بين نظم التعليم في المقاطعات والأقاليم المختلفة. وتعتبر الدرجات العلمية التي تمنح من الجامعات الكندية مساوية لتلك التي تمنح من الجامعات الأمريكية أو الجامعات الأوروبية بدول الكومنولث[88] لذلك فإنها ذات جودة مرتفعة بغض النظر عن منطقة الدراسة. ويعتمد تمويل الجامعات بكندا إلى حد كبير على الحكومة.

وتتنوع مؤسسات التعليم ما بعد الثانوى بكندا، فمنها المعاهد والتي تسمى Cégep . و Cégep هي كلمة مركبة بالفرنسية من الأحرف الأولى لمعهد التعليم العام والمهني، ومدة الدراسة بها عامان للتعليم العام وثلاثة سنوات للتعليم المهني وهي مرحلة ما بين المدرسة العليا (الثانوية) والجامعة، ويعرف نظام

التعليم Cégep في واحدة من المقاطعات الكندية هي مقاطعة كويبك[89]. ومن مؤسسات التعليم العالي الجامعات Universities، والكليات الجامعية College Universities، وكليات المجتمع المحلي Community Colleges، والمعاهد الفنية Technical Institutes. فبالنسبة للجامعات الكندية Universities والتي "تقدم التعليم لأكثر من مليون طالب، سواء في التعليم النظامي كل الوقت أو التعليم بعض الوقت"[90] فإنها تتسم بالجودة والتميز. وتقدم الجامعات مجموعة متنوعة من البرامج والدرجات الجامعية الأكاديمية، كما تمنح أيضًا شهادات ودرجات مهنية، وهي تأخذ حق منح الدرجات العلمية من خلال التشريعات الخاصة بكل مقاطعة. ولتكون أي مؤسسة تعليم عال بكندا عضوًا في اتحاد الجامعات الكندية Universities Canada فإن ذلك يتطلب أن يكون لديها سياسات خاصة بضمان الجودة بشكل رسمي[91]. ومن هنا فإن الجامعات الكندية مستقلة بشكل كبير، ولكل منها معايير ضمان جودة خاصة بها، ولديها نظام داخلي للمراجعة ولها إجراءاتها وآليات تنفيذها. كما تتم المراجعة الخارجية لبرامج الجامعات عن طريق هيئات ضمان الجودة الخاصة بكل إقليم طبقًا للسياسات الخاصة بذلك بشكل مستقل[92]. أما بالنسبة للكليات الجامعية College Universities فهي تقدم للطلبة مدى واسعًا للاختيار بين البرامج الأكاديمية ذات الدرجات العلمية الجامعية أو الدبلومات. وتتميز هذه الكليات بجودة الخدمات الطلابية الداعمة، وقلة كثافة الفصول الدراسية، وتقدم برامج مختلطة بين الدبلومة والدرجة العلمية، بالإضافة إلى برامج تؤدي إلى التحويل للتعليم الجامعي. أما بالنسبة لكليات المجتمع المحلي Community Colleges، فتهدف إلى الاستجابة لمتطلبات التدريب في مجال إدارة الأعمال والصناعة وقطاع الخدمة العامة، وإلى تلبية احتياجات التعليم المهني لخريجي المدارس الثانوية والباحثين عن العمل من خريجي الجامعات، حيث تتناسب تلك البرامج مع احتياجات سوق العمل. وهي تقدم برامج دراسية مهنية تستغرق ما بين عام إلى ثلاثة أعوام، وغالبًا ما يتخللها فترة عمل لمدة فصل دراسي واحد. كما

تقدم تلك الكليات برامج تهدف إلى التحويل للتعليم الجامعي، إلا أنه يجب على الطلبة في هذه الحالة التقدم بطلب الالتحاق بالجامعة للدراسة في العامين الأخيرين لنيل شهادة تخرج مدتها أربعة أعوام. وفيما يتعلق بالمعاهد الفنية Technical Institutions فهي مؤسسات تعليمية مملوكة للقطاع الخاص، وتقدم برامج تدريبية تكسب الطلبة المهارات العملية اللازمة لسوق العمل بعد فترة تدريس قصيرة. وتحصل تلك المؤسسات على ترخيص من المقاطعة التابعة لها، مما يضمن الالتزام بجودة برامجها التعليمية. ويتقدم الطلبة الراغبون في برامج تدريبية قصيرة الأجل لهذا النوع من المؤسسات في مجال وسائل الإعلام مثل السينما، وفي مجالات إدراة الأعمال وعلوم الكمبيوتر ومهارات السكرتارية وتصميم الجرافيك والصيانة وغيرها. ومن أبرز المنظمات ذات العلاقة بالتعليم العالي بكندا[93] "رابطة الجامعات والكليات الكندية" The Association of Universities and Colleges of Canada AUCC وهي منظمة غير حكومية لا تهدف للربح أنشئت عام 1911، وتهدف إلى ضمان أن الجامعات الكندية لديها القدرة على استيعاب أعداد متزايدة من الطلبة كل عام، وأن لديها الموارد اللازمة لإجراء بحوث علمية عالية الجودة، وأنها تمتلك القدرة على جذب واستبقاء أعضاء هيئة التدريس والباحثين الأكفاء.

وتتمثل السمات العامة لنظام التعليم العالي بكندا في: وجود التشريع الخاص بالتعليم العالي في كل الأقاليم والمقاطعات، والتأكيد على وجود الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي، وإمكانية تحويل الوحدات الدراسية بين تلك المؤسسات، والتأكيد على وجود آليات للمراجعة الداخلية والخارجية لبرامج التعليم العالي ومؤسساته، ووجود آليات للترخيص والتسجيل في الأقاليم والمقاطعات، ووجود آليات وإجراءات خاصة باعتماد البرامج المهنية. ويمكن توضيح ذلك تفصيلًا من خلال الآتي[94]:

أ- التشريع Legislation: حيث توجد تشريعات في جميع المقاطعات العشر وفي الأقاليم الثلاثة خاصة بوجوب "ضمان جودة" Quality Assurance العملية

التعليمية بمؤسسات التعليم العالي و"الموافقة" Approval على البرامج المهنية المطبقة بها. وبالتالي لا تستطيع أي مؤسسة أن تمارس نشاطها التعليمي إلا بعد أن يتم التأكد من جودتها، ويتم تصميم معايير الموافقة على البرامج المهنية من خلال لجان ومجالس مساعدة بكل مقاطعة وإقليم، مما يبين وجود اهتمام بضمان جودة برامج التعليم العالي وعمل إطار تشريعي خاص بذلك.

ب- الشراكة والاتحاد الفيدرالي بين مؤسسات التعليم العالي Affiliation and Federation: حيث تعقد الاتفاقات الرسمية بين مؤسسات التعليم العالي المانحة للدرجات العلمية Degree-Granting Institutions ومؤسسات التعليم العالي غير المانحة للدرجات العلمية Non-Degree-Granting Institutions. حيث يمكن للطلبة الدراسة في المؤسسات غير المانحة للدرجات العلمية، وفي ذات الوقت يحصلون على الدرجة العلمية من المؤسسة المانحة للدرجات العلمية ذات الشراكة مع المؤسسة غير المانحة للدرجات العلمية. بالإضافة لذلك يمكن للطلبة الدراسة في أكثر من كلية تابعة لجامعة بذاتها، وفي هذه الحالة تكون الدرجة العلمية التي يحصل عليها الطالب تبعًا للجامعة وليست خاصة بكلية بعينها.

ج- تحويل الوحدات الدراسية وصياغة الاتفاقات بين مؤسسات التعليم العالي Credit Transfer and Articulation: ويعني "تحويل الوحدات الدراسية Credit Transfer" نقل عدد الوحدات التي يحصل عليها طالب درس في مؤسسة ما إلى مؤسسة أخرى عندما ينتقل للدراسة فيها، بينما تعني "صياغة الاتفاقات" Articulation أن يتم الاتفاق المسبق بين مؤسستين للتعليم العالي بخصوص برنامج معين لتمنح شهادة للطلبة تحمل اسمي المؤسستين معًا. وفي كلتا الحالتين يتم مراجعة البرامج وتقييمها للتأكد من تحقيق المعايير الخاصة بجودة التعليم.

د- المراجعة الداخلية والخارجية External and Internal Review: حيث تتضمن عملية "المراجعة الخارجية" External Review لمؤسسات التعليم العالي بكندا زيارات اعتماد لتلك المؤسسات تقوم بها لجان مراجعة خارجية، تتكون عادة من أكاديميين من خارج المؤسسة التي يتم زيارتها ومن ممثلي المجتمع المدني من رجال الصناعة أو رجال الأعمال في ذات التخصص الخاص بالمؤسسة. أما بالنسبة "للمراجعة الداخلية" Internal Review فإن جميع مؤسسات التعليم العالي بكندا لا بد لها من عمل آليات لمراجعة جودتها داخليًا، حيث تعد دراسة التقييم الذاتي بهدف المراجعة الداخلية لجودة برامجها. ويتوقف على النتائج الخاصة بالمراجعة الداخلية -غالبًا في معظم المقاطعات- تحديد أهلية المؤسسة للحصول على منح مادية مباشرة، أو منح تؤخذ بشكل غير مباشر يتمثل في إعطاء الطلبة قروضًا لاستكمال الدراسة.

هـ - الترخيص والتسجيل في الإقليم/المقاطعة Provincial/Territorial Registration/Licensing: ففي معظم الأقاليم والمقاطعات الكندية ينبغي لمؤسسات التعليم العالي التسجيل للحصول على ترخيص لبرامجها الأكاديمية. وترتكز معظم إجراءات التسجيل في مجملها على توضيح كيف أن مؤسسة التعليم العالي لديها إجراءات واضحة لحماية حقوق الدارسين، وأن لديها معايير خاصة بمستوى جودة البرامج الأكاديمية، وجودة المقررات، وجودة من يقومون بالتدريس والتدريب. وقد أعطيت كل مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي الحكومية والخاصة "المعترف بها" سلطة منح المؤهلات الأكاديمية من خلال الالتزام بالتشريعات بما يضمن تطبيق آليات ضمان الجودة[95].

و- اعتماد البرامج المهنية Accreditation of Professional Programs: حيث يوجد منظمات وهيئات على مستوى الأقاليم والمقاطعات (على سبيل المثال في مجال التمريض، والهندسة) يشاركون في وضع المعايير الخاصة

بالبرامج الأكاديمية، وتلك المنظمات تقوم بمراجعة البرامج المهنية وتمنحها ما يسمى بالاعتماد المهني Professional Accreditation.

ز- التميز: فنتيجة لاتصاف الجامعات الكندية بالسمات السابقة، فإن مؤسسات التعليم العالي الكندية تتسم بالجودة والتميز، ويدل على ذلك احتلال الجامعات الكندية مكانًا مرموقًا ضمن أفضل الجامعات حول العالم، ففي التصنيف الذي أجري 2015[96] (THE) Times Higher Education World University Ranking كانت 21 جامعة كندية من ضمن أفضل 500 جامعة على مستوى العالم، منها أربع جامعات من أفضل 100 جامعة عالميًا.

وتوجد قواعد صارمة لانضمام أية مؤسسة تعليم عال لتصبح عضوًا في اتحاد الجامعات الكندية Universities Canada ، فقد قرر رؤساء الجامعات باتحاد الجامعات الكندية أن يتم كل خمس سنوات التأكد من أن الجامعات ذات العضوية ملتزمة بمبادئ ضمان جودة برامجها الأكاديمية ومن هذه المبادئ في ضمان الجودة وتحسينها، وتحديد نوعية وتكرارية عملية المراجعة، وتحديد الخصائص الرئيسة لمراجعة الجودة، وإتاحة المعلومات للجمهور، وفيما يلي تفصيل لتلك المبادئ[97]:

أ- ضمان الجودة وتحسينهاQuality assurance and improvement

وهذا المبدأ يلزم مؤسسة التعليم العالي بأن يكون لها نظام رسمي مطبق لضمان الجودة وتحسين لبرامجها الأكاديمية بشكل مستمر، يتسم بالشفافية. على أن يكون نظام الجودة والمراجعة الداخلية الخاص بها متوافقًا مع متطلبات ضمان الجودة بهيئة ضمان الجودة في المقاطعة أو الإقليم الخاص بها، وأن مؤسسة التعليم العالي تخضع لآليات المراجعة الخارجية المطبقة في هيئة الجودة بالمنطقة التابعة لها. كما يقتضي هذا المبدأ أن الإدارة المسئولة عن مؤسسة التعليم العالي تكون هي المسئولة بشكل رسمي عن تنفيذ التوصيات الناتجة من عملية المراجعة الخارجية أو نتائج عملية المراجعة الداخلية.

ب- نوعية المراجعة وتكراريتها Scope and frequency of reviews

يؤكد هذا المبدأ على أن كلًّا من برامج المرحلة الجامعية الأولى والبرامج الخاصة بالدراسات العليا (سواء التي تُدرس بالفعل، أو تلك المخطط لها ولم تبدأ في التفعيل بعد، أو برامج التعليم عن بعد، أو برامج التخصصات البينية) ينبغي أن تراجع جميعها بشكل دوري.

ج- الخصائص الرئيسة لمراجعة الجودة Key characteristics of the quality review

إن عملية مراجعة الجودة تعتمد على التقييم الذاتي Self-evaluation ومراجعة الأقران Peer-Review . وتعتمد تلك العملية على وجود خبراء ومراجعين خارجيين، كما تعتمد على إشراك أصحاب المصلحة والمستفيدين من الخدمة سواء من داخل الجامعة (بما في ذلك الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، وإدارة المؤسسة) أو أصحاب المصلحة المستفيدين من خارج الجامعة (مثل الخريجين، والممثلين عن المجتمع المحلي).

د- إتاحة المعلومات للجمهور Information to the public

يؤكد هذا المبدأ على وجود وثائق تحدد آليات عملية ضمان الجودة بالمؤسسة، وأنه يمكن لجميع الأطراف الاطلاع عليها، وذلك لضمان توافر قدر كبير من الشفافية Transparency. وبالتالي يتضمن ذلك إتاحة نتائج عملية المراجعة الداخلية للجمهور، على أن يتم توضيح سياسة التقييم الدوري وآلياته داخل المؤسسة والجدول الزمني بها بشكل علني.

مما سبق يتبين مدى الاهتمام بضمان جودة مؤسسات التعليم العالي الكندية ومدى التنوع والاستقلالية بهذه المؤسسات، وفيما يلي طرح لفلسفة ضمان جودة برامج التعليم العالي بكندا.

2- فلسفة ضمان جودة برامج التعليم العالي بكندا

يلاحظ أن التعليم العالي الكندي يركز على "ضمان جودة" برامجه الأكاديمية أكثر من تركيزه على "اعتماد" مؤسسات التعليم العالي نفسها. فطبقًا لمركز المعلومات الكندي للاعتماد الدولي[98] The Canadian Information Centre for International Credentials (CICIC) يشير مصطلح "ضمان الجودة" إلى مدى استيفاء المعايير الخاصة بالبرنامج التعليمي التي تضعها مؤسسات التعليم العالي لنفسها، والمعايير التي تضعها المنظمات المهنية والحكومية وهيئات وضع المعايير التي أنشأتها الحكومة لهذا الغرض؛ أما مصطلح "الاعتماد" فيقصد به في إطار التعليم العالي بكندا تقييم برامج الجامعات والكليات طبقًا للمعايير المحددة من قبل الهيئات المهنية المتخصصة، وبالتالي يعتبر الاعتماد جزءًا من ضمان الجودة وعنصرًا مهمًّا فيه، وهو مرتكز على تقييم برامج التعليم العالي وليس مؤسسة التعليم العالي ككل.

ويرى بعض الباحثين[99] أن فلسفة ضمان جودة التعليم ما بعد الثانوي بكندا قد تحولت من كونها ترتكز إلى الاهتمام بالجانب الإنساني humanist إلى كونها اقتصادية نفعية economic-utilitarian، وذلك أن الهدف الأساسي لضمان جودة برامج التعليم العالي أصبح تحسين الاقتصاد الكندي في المقام الأول. ومن الأدلة على ذلك أن "مجلس جودة التعليم العالي بأونتاريو" مثلًا the Higher Education Quality Council of Ontario (HEQCO)، وهو الهيئة المسئولة عن ضمان الجودة بإقليم أونتاريو أكد على أن مهام المجلس وفلسفته ترتكز على نشر ثقافة الجودة بهدف برجماتي نفعي، يتمثل في تحسين جودة التعليم العالي للوصول لخريج له مكان في سوق العمل. وهذا يتوافق لحد كبير مع ما هو موجود بالعديد من دول العالم وخاصة الدول الأوروبية، حيث تتمثل تلك الفلسفة في الحرص على إيجاد صيغة متكافئة لبرامج التعليم بدول أوروبا، بهدف تسهيل انتقال الطلبة من دولة لأخرى، خاصة وأن كندا واحدة من الدول الموقعة على اتفاقية

بولونيا Bologna Declaration، التي بدأت عام 1999 وتهدف بشكل رئيس إلى تعزيز التعاون بين الدول في مجال ضمان جودة مؤسسات التعليم الجامعي عن طريق إزالة العقبات التي تحول دون انتقال الطلبة[100].

ومما يؤكد على وجود الفلسفة البرجماتية والاهتمام بالجانب الاقتصادي النفعي في ضمان جودة التعليم العالي بكندا، أن من أبرز مبررات الاهتمام بضمان الجودة تحديد مستوى التمويل الذي يقدم لمؤسسات التعليم العالي. حيث تؤكد الأدبيات أنه بموجب الدستور 1867 تعد الأقاليم هي المسئولة عن تمويل مؤسسات التعليم العالي، وينفذ ذلك عن طريق الدعم التمويلي المباشر من الحكومة الفيدرالية لمؤسسات التعليم العالي. إلا أنه تبين أن الدعم التمويلي الحكومي قد أخذ في الانخفاض تدريجيًّا من عام لآخر[101]، نتيجة لذلك تم السماح للمؤسسات الخاصة بالتدخل في دعم مؤسسات التعليم العالي وخاصة في برامج التدريب على المهارات، والإسهام في تمويل الأبحاث ذات الصلة بالسوق من خلال الشراكة ما بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسسات الخاصة، وزيادة المساعدات المادية لمجموعات معينة من الطلاب [102]. وفي كلتا الحالتين يتم تحديد الدعم التمويلي بناءً على نتائج مراجعة وضمان جودة برامج التعليم بالجامعات، وبالتالي برز الاهتمام بضمان الجودة نتيجة تلك الفلسفة النفعية.

ويهدف نظام ضمان جودة برامج التعليم العالي بكندا[103] إلى إعطاء الكليات الحكومية والخاصة ذات الجودة سلطة منح الدرجات العلمية سواء (البكالوريوس – الدبلومات – الماجستير – الدكتوراة)، وتقليل الفوارق بين البرامج التعليمية التي تقدمها الجامعات والكليات في نفس مجال التخصص عن طريق تحديد قاسم مشترك بين هذه البرامج. وفي مقابل ذلك يتم تحديد آليات للمحاسبية والمساءلة من قبل هيئات رسمية لضمان الجودة. هذه الأهداف تشير إلى سياسة التعليم المتوجه نحو متطلبات السوق، في ظل وجود توسع أفقي ورأسي في التعليم العالي بكندا وفي ظل تزايد أعداد الطلبة بالجامعات الكندية، وبالتالي كان لا بد من

التأكد من جودة التعليم الذي يقدم بمؤسسات التعليم العالي، خاصة وأنه يتم قبول أعداد متزايدة من الطلبة كل عام في مقابل عدم زيادة أعضاء هيئة التدريس أو زيادة التمويل الحكومي، مما أثار تساؤلات حول مدى جودة التعليم بمؤسسات التعليم العالي الكندية.

وأكد "هارفي" Harvey[104] أن فلسفة ضمان الجودة بكندا ترتكز على ضبط الجودة Quality Control أكثر من كونها تطبق فلسفة تحسين الجودة المستمر Continuous quality improvement . ذلك أن الاهتمام الأكبر بكندا يتمثل في تحديد آليات لضمان الجودة داخليًا، والتأكد من أن مؤسسة التعليم العالي وضعت نظامًا معينًا لضمان جودة البرامج التي تقدمها، يعتمد في آلياته على قياس جميع "العمليات" من خلال تجميع بيانات متعددة من جميع الجهات كالطلبة والإداريين وأعضاء هيئة التدريس وغيرهم، لتحديد مدى تحقيق الحد الأدنى من متطلبات الجودة التي تحددها المؤسسة التعليمية ذاتها. ويتم ذلك بهدف تحقيق مبادئ المحاسبية Accountability والشفافية Transparency لإعلام الجهات الحكومية بنتائج هذه المراجعة لتلقي الدعم المادي للمؤسسة.

وتلتزم الجامعات الكندية بضمان جودة التعليم والتحسين المستمر لبرامجها الأكاديمية بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة وتتسم بالاستقلالية والتميز بين الجامعات. ومن هنا فإن كل مؤسسة تعليم عالي تضع سياسات وآليات محددة لضمان الجودة الداخلية لبرامجها بشكل دوري، وتحدد الإجراءات التي تعزز ثقافة الجودة بين أعضائها من داخل الجامعة وخارجها. بالإضافة لذلك فإن مسئولية ضمان جودة البرامج الأكاديمية تكون مشتركة مع حكومات المقاطعات المعنية، إلا أن تلك السياسات الداخلية تجري في سياق المراجعات الخارجية من قبل السلطات المحلية أو الإقليمية. وبالتالي تختلف إجراءات ضمان الجودة الداخلية بين مؤسسات التعليم العالي في ذات الإقليم والمقاطعة[105]، إلا أنها على وجه العموم ترتكز بشكل

أساس على عمل تقييم ذاتي Self-evaluation للبرامج الأكاديمية وعمل تقييم الأقران Peer Review .

3-هيئات وآليات ضمان جودة برامج التعليم العالي بكندا

إن مؤسسات التعليم العالي الكندية اهتمت بالتأكد من مستوى جودة برامجها منذ وقت طويل نسبيًّا، ففي بداية التسعينيات من القرن الماضي قامت الحكومة الكندية بالدعوة رسميًّا لتبني نظم لضمان جودة برامج التعليم العالي في المقاطعات والأقاليم المختلفة. ويتم ضمان جودة برامج التعليم العالي بكندا من خلال هيئات ضمان الجودة على مستوى الأقاليم والمقاطعات، ومنها منظمات حكومية ومنظمات خاصة غير حكومية مستقلة غير هادفة للربح تتبع الأقاليم، وبالتالي لا يوجد نظام موحد رسمي يربط بين تلك المنظمات[106]. وتضم في عضويتها متخصصين من الأكاديميين ومن المهنيين، وبها لجان فرعية مسئولة عن وضع المعايير الخاصة بالبرامج وتحديد آليات وإجراءات المراجعة وإعداد الأدلة الخاصة بذلك. ويمكن حصر الهيئات الحكومية الرسمية في أربعة أنواع كالآتي[107]:

أ- هيئات نص على إنشائها التشريع من قبل الحكومات المحلية بالأقاليم.

ب- هيئات تابعة لاتحاد مؤسسات التعليم العالي، وهى التي تم إنشاؤها من قبل مؤسسات التعليم العالي نفسها لمعالجة القضايا ذات العلاقة بمستوى جودة التعليم العالي.

ج- المنظمات المهنية، والتي تختص باعتماد البرامج الأكاديمية.

د- هيئات الاعتماد الدينية اللاهوتية، والتي تقوم باعتماد مؤسسات وبرامج التعليم العالي ذات الصبغة الدينية.

بالإضافة للهيئات الحكومية الرسمية المسئولة عن ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي، يوجد بكندا منظمات غير حكومية[108] متنوعة تقدم خدمات غير رسمية وبشكل غير مباشر، حيث تلعب دورًا كبيرًا في التأهيل لمراجعة برامج التعليم العالي من خلال تقديم النصح وتبادل الخبرات بين مؤسسات التعليم العالي. ومن

أبرز تلك المنظمات "رابطة هيئات الاعتماد بكندا" Association of Accrediting Agencies of Canada (AAAC)، وقد تأسست عام 1994 كشبكة وطنية مكونة من هيئات الاعتماد المهنية. وتعتبر الرابطة بمثابة المنتدى التعاوني والصوت الجماعي للمجتمع الذي يقيم نوعية برامج التعليم العالي المهنية، وتعمل على نشر المعرفة والممارسات الجيدة لهيئات الاعتماد المهنية[109]. ومن أبرز أمثلة تلك المنظمات غير الحكومية أيضًا "رابطة الجامعات والكليات الكندية" The Association of Universities and Colleges of Canada (AUCC) والتي تجمع في عضويتها أكثر من 95 من الجامعات الحكومية والخاصة والكليات المانحة للدرجات العلمية غير الهادفة للربح. ومن الملاحظ أن رابطة الجامعات والكليات الكندية AUCC ليس لها دور مباشر في ضمان جودة برامج التعليم العالي، ولكنها تقوم بالعديد من الأنشطة المتصلة بضمان الجودة مثل إجراء العديد من البحوث ذات العلاقة بمجال ضمان الجودة، وتعمل على تقديم المعلومات والخدمات لمؤسسات التعليم العالي لتزيد من جودتها، وتيسر التعاون الدولي بين الجامعات بغرض جودة التعليم المقدم بها. ومنها أيضا "لجنة التعليم والاعتماد الكندي للتدريب" والتي تقدم نظامًا تطوعيًّا لمراجعة النظم الداخلية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة غير الحكومية، وتقوم بعمل تقييم لتلك المؤسسات وبرامجها بغرض مساعدتها على تحسين جودة مخرجاتها من الطلبة. ويوجد أيضًا العديد من الهيئات الرقابية المهنية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وهي تشارك هيئات ضمان الجودة الحكومية الرسمية في تصميم ومراجعة معايير ضمان جودة المؤسسات ومعايير اعتماد برامجها.

ومن أبرز الأمثلة على الهيئات المسئولة عن ضمان الجودة للتعليم العالي في إقليم "البرتا" Alberta مجلس الجودة بالبرتا Campus Alberta Quality Council (CAQC)، وفي كولومبيا البريطانية British Columbia مجلس تقييم جودة الدرجات العلمية Degree Quality Assessment Board (DQAB)،

وفي إقليم مانيتوبا Manitoba مجلس التعليم ما بعد الثانوي Council on Postsecondary Education (COPSE)، وفي إقليم ماريتيم Maritime Provinces لجنة التعليم العالي لإقليم ماريتيم Maritime Provinces Higher Education Commission (MPHEC)[110]. ومن أكثر الأقاليم اهتمامًا بعمل آليات لضمان الجودة إقليم "أونتاريو" Ontario. فقد بدأت عملية ضمان الجودة بها منذ فترة طويلة نسبيًا، ففي عام 1968 كان "مجلس أونتاريو للدراسات العليا" Ontario Council on Graduate Studies (OCGS) هو المسئول عن إجراء تقييم لبرامج التعليم العالي باستخدام آليات المراجعة الخارجية External Review للبرامج الجديدة في الدراسات العليا، وكان يقوم بما يسمى بعملية "الموافقة" Approval عليها. وفي عام 1982 بدأت أونتاريو عمل نظام للتقييم الخارجي الدوري لبرامج الدراسات العليا التي تم اعتمادها مسبقًا من خلال مجلس أونتاريو للدراسات العليا OCGS وأصبح مسئولًا عن القيام بعملية المراجعة للبرامج المفعلة بالدراسات العليا، ومن هنا كان "مجلس الجامعات بأونتاريو"(COU) Council of Ontario Universities هو المسئول عن وضع نظم المراجعة الخارجية التي تطبق على جميع برامج الدراسات العليا بشكل منهجي منظم لجميع مؤسسات التعليم العالي بأنتاريو[111]. وفي عام 1996 قامت "لجنة مراجعة برامج المرحلة الجامعية الأولى" the Undergraduate Program Review (UPR) بمسئولية تقييم جميع البرامج الجديدة والبرامج المفعلة الخاصة بالمرحلة الجامعية الأولى. وفي عام 1999 تم عمل مراجعة خارجية لأنشطة مجلس أونتاريو للدراسات العليا OCGS وذلك للتأكد من صحة وفاعلية آليات ضمان الجودة المتبعة، وانتهى ذلك باقتراح عدد من التوصيات تم الأخذ بها لتطوير نظم ضمان الجودة بالإقليم. ويتم عمل المراجعات من خلال ما يسمى "لجنة مراجعة برنامج المرحلة الجامعية الأولى" the Undergraduate Program Review Audit Committee (UPRAC) والتي تدار من خلال المدير التنفيذي لمجلس أونتاريو للدراسات العليا OCGS

تحت رعاية "مجلس نواب رؤساء الجامعات باونتاريو" the Ontario Council of Academic Vice-Presidents (OCAV). ثم في عام 2005 أصبح مجلس الجودة OCG مسئولًا عن وضع توجيهات Guidelines لضمان الجودة، وفي عام 2007 تمت مراجعة تلك التوجيهات وإعادة صياغتها[112]. وفي مارس 2010 قام مجلس جامعات أونتاريو بإنشاء ما سمي "بمجلس جامعات أونتاريو لضمان الجودة"[113]Ontario Universities Council on Quality Assurance، وهو عبارة عن مجلس إقليمي مسئول عن ضمان جودة جميع برامج التعليم العالي التي تمنح درجات علمية والبرامج الخاصة بالدبلومات والدراسات العليا، كما يساعد ذلك المجلس أيضًا مؤسسات التعليم العالي على تحسين جودة برامجها. ولمجلس الجودة السلطة النهائية لاتخاذ قرارات بشأن التوصية بالموافقة على اعتماد برامج مؤسسات التعليم العالي، والتي ترسل لمجلس الجامعات بأنتاريو، وبالتالي يتحدد بناءً عليه منح تمويل لمؤسسات التعليم العالي بها، وأيضًا توصيل القرار النهائي بشأن اعتماد البرامج لوزير التدريب والكليات والجامعات، وإجراء المراجعة المستقلة والمنتظمة على فترات لا تزيد عن ثماني سنوات، وهي مدة صلاحية البرامج. ويتمثل دور المجلس في إجراء عملية مراجعة Audit وعملية موافقة Approval على كل من برامج المرحلة الجامعية الأولى وبرامج الدراسات العليا الجديدة والبرامج المفعلة من قبل[114]. وعلى كل جامعة تحديد متطلبات كل برنامج، وربط تلك المتطلبات بنواتج التعلم المستهدفة، وتوضيح كيف أن ذلك يتماشى مع المتوقع للدرجات والشهادات الخاصة بالمرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا، وعليها أن تحدد طرق التقييم لكل برنامج طبقًا لأهدافه بما يوضح مستويات أداء الطلاب المتوقعة[115]. ومن مسئوليات المجلس مساعدة الجامعات بأونتاريو لضمان جودة البرامج الأكاديمية بها، لمراجعة واعتماد برامج المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا الجديدة، ولضمان اتباع الإجراءات المناسبة أثناء عمليات المراجعة الدورية للبرامج. وقد تم في عام 2010 إنشاء ما سمي بالإطار المرجعي لضمان الجودة Quality Assurance

(QAF) Framework من خلال المجلس، والذي أصبح بديلًا عن صيغة الاعتراف Approval بالبرامج والتي كانت مسئولية مجلس الدراسات العليا بأنتاريو OCGS ومسئولية مجلس مراجعة برامج المرحلة الجامعية الأولى UPR [116] من قبل. وتبعًا للإطار المرجعي لضمان الجودة QAF فإن كل جامعة عليها تطوير وتنفيذ عملية ضمان الجودة والمتوافق مع رسالتها ومع مستوى الدرجات العلمية التي تمنحها، وأن يتم الموافقة عليه من جهة مجلس جامعات أونتاريو لضمان الجودة. ويتضمن الإطار المرجعي لضمان الجودة QAF أربعة عناصر تتمثل في[117]: بروتوكول للموافقة على البرامج الجديدة سواء كانت للمرحلة الجامعية الأولى أو الدراسات العليا، وبروتوكول لمراجعة التغييرات الجذرية التي تمت على البرامج التي تم الموافقة عليها مسبقًا، وبروتوكول للمراجعة الدورية Cyclical Review للبرامج التي تدرس بالفعل، وبروتوكول عملية مراجعة Audit Process للتأكد من أن كل مؤسسة تعليم عالي لديها نظام داخلي خاص بضمان الجودة وللمراجعة الدورية للبرامج المنفذة التي تدرس بالفعل. ومن خلال عرض هذا التطور التاريخي لأحد الأقاليم الكندية، يتضح مدى الاهتمام بإنشاء نظم لضمان جودة برامج التعليم العالي وهيئات خاصة بذلك.

وبما أن هناك اختلافات في نظم التعليم العالي بين المقاطعات والأقاليم، وتنوع في القوانين والسياسات التعليمية، بالتبعية كان هناك تنوع كبير في نظم وإجراءات ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي، بل إنه يوجد تباين في الآليات الموضوعة لضمان الجودة وعمل مراجعة داخلية تختلف ما بين كل مؤسسة تعليم عالي وأخرى في ذات الإقليم وفي ذات المقاطعة. وعلى الرغم من وجود هذا الاختلاف إلا أنه يوجد هدف عام موحد، ألا وهو ضمان أن الشهادات والدرجات العلمية التي تمنحها مؤسسات التعليم العالي تتسم بالمصداقية وتحقق أهدافها، حيث يوجد إطار عام مشترك لمعايير الجودة في جميع المقاطعات الكندية فيما يسمى بالإطار المرجعى للمؤهلات والدرجات الجامعية الكندية Canadian Degree

Qualifications Framework. وبالتالي تنحو معظم نظم ضمان الجودة في معظم المناطق بكندا نحو النموذج المتبع في معظم دول العالم، والذي يعتمد على التقييم الذاتي self-evaluation، ومراجعة الأقران peer review، وكتابة التقارير report ، وبهذا يوجد اتفاق لحد ما في إجراءات ضمان جودة البرامج بالجامعات المختلفة، والتي يمكن إجمالها في الخطوات التالية[118]:

- المراجعة الإجبارية لجميع البرامج الجديدة أو البرامج المعدلة: وذلك من خلال مجلس الجامعة صاحبة البرنامج الجديد أو المعدل، على أن يتم ذلك من خلال مجالس جامعات أخرى.
- المراجعة الدورية للدراسة الذاتية الخاصة بالجامعة: حيث يتم التقييم الدوري لجميع البرامج والمقررات، من خلال تطبيق وتحليل الاستبيانات المتعلقة برضا الطلاب ورضا المستفيدين من الخدمة المقدمة، وتقييم الأقران للبرامج من قبل خبراء متخصصين من خارج الجامعة يكونون متخصصين في المجال الذي تتم مراجعته.
- نشر النتائج: تحرص مؤسسات التعليم العالي بكندا على النشر بشكل علني لنتائج المراجعات والتقييمات لتكون متاحة للجميع.

وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد مستويان لضمان الجودة بكندا، كما هو الحال في العديد من الأنظمة في العالم[119] وهما المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:

- المراجعة الداخلية Internal Review: ويتم فيها استخدام آليات التقييم الذاتي لإجراء المراجعات الداخلية لجودة البرامج من خلال اللجان الاستشارية العامة لكل برنامج تعليمي، والتي تتضمن عددًا من أصحاب المصلحة من رجال الصناعة. وغالبًا ما تقدم نتائج هذه المراجعات الداخلية للحكومة، ويتم أخذ هذه النتائج في الاعتبار عند توزيع التمويل الحكومي، بغرض تحديد أهلية المؤسسة لتلقي التمويل.

- المراجعة الخارجية External Review: وتتم المراجعة الخارجية للبرامج الأكاديمية عن طريق نوعين من المراجعة هما المراجعة الخارجية للبرامج الجامعية الجديدة التي تراجع لأول مرة، والمراجعة الخارجية للبرامج السارية والتي يتم عمل إعادة مراجعة لها[120] وتقوم بعملية المراجعة الخارجية لجان من المقيمين من خارج المؤسسة، وعادة ما تتألف تلك اللجان من الأكاديميين من جامعات أخرى، ومن ممثلين من المجتمع الخارجي غير أكاديميين من المهنيين ذوي الخبرة في نوعية البرنامج الذي يتم مراجعته[121]. وتتم عملية المراجعة الخارجية في معظم الأقاليم والمقاطعات عن طريق عمل زيارة ميدانية للمؤسسة التي يتم مراجعة برامجها، وعادة ما يتم الإبلاغ عن نتائج المراجعات الخارجية إلى هيئة ضمان الجودة، أو هيئة الاعتماد المهنية للكليات والمعاهد طبقًا للنظام الخاص بكل مقاطعة وكل إقليم.

4- القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في نظم ضمان جودة برامج التعليم العالي بكندا

يؤكد هذا الجزء على أن النظام التعليمي يتأثر ويتأثر بالقوى والعوامل الثقافية في المجتمع الذي يوجد فيه، من قوى وعوامل جغرافية واجتماعية واقتصادية وسياسية؛ وبالتالي فإن نظم ضمان جودة برامجه تؤثر وتتأثر بتلك القوى والعوامل. وهذا ما سيتم مناقشته بالنسبة لنظم ضمان جودة برامج التعليم العالي بكندا.

بالنسبة للعامل الجغرافي، فإن كندا تقع في شمال قارة أمريكا الشمالية وتحتل جزءًا كبيرًا منها، وتمتد من المحيط الأطلسي شرقًا للمحيط الهادئ غربًا، وتمتد شمالًا في المحيط القطبي الشمالي، وتشترك في الحدود البرية مع الولايات المتحدة الأمريكية في الجنوب ومع ألاسكا الولاية الأمريكية من ناحية الشمال الغربي. وتتألف من 10 مقاطعات وثلاثة أقاليم، وهي يوكونYukon والمنطقة الشمالية الغربية Northwest Territories ونوناڤوت Nunavut، والتي تختلف

في الخصائص الدستورية لها. ومساحة كندا هي الأكبر في قارة أمريكا، حيث تزيد مساحتها على نصف مساحة أمريكا الشمالية، وبهذا تعد ثاني أكبر دولة في العالم – بإضافة نسبة اليابس والمياه، وطبقًا لمساحة اليابس فقط تأتي كندا في المركز الرابع بين دول العالم من حيث المساحة[122]. ويتسم مناخ كندا بالبرودة والتطرف، غير أن الأحوال المناخية تختلف من منطقة وأخرى؛ نظرًا لاتساع المساحة. ونتيجة هذه المساحة الشاسعة ووجود أقاليم ومقاطعات متنوعة؛ اتسمت نظم ضمان جودة البرامج بالتعليم العالي الكندي بالتباين والتعقيد الشديد، كما تم توضيحه في المحاور السابقة من الدراسة الحالية. ويعترض بعض الباحثين[123] على وجود هذا التنوع في نظم ضمان جودة برامج التعليم العالي بكندا، ذلك لأهمية وجود نظام موحد لضمان الجودة، بهدف تيسير سهولة الانتقال داخليًا بداخل نفس الدولة من إقليم لآخر أيضًا ومن مقاطعة لأخرى، ولزيادة فهم نظام التعليم العالي الكندى ووضوحه من قِبل باقي دول العالم. ومن مظاهر التعقد الموجودة في نظم ضمان الجودة بكندا والتي قد تكون نتيجة اتساع مساحتها وتنوع أقاليمها، استخدام العديد من المصطلحات والعديد من الآليات لضمان الجودة في كل إقليم تختلف عن الآخر. فمثلًا يوجد ما يسمى بعملية "الموافقة" على البرنامج Program Approval، والمقصود بها الموافقة على البرامج الأكاديمية الجديدة، وهي تختلف عما يسمى بعملية "مراجعة البرامج" Program Review والتي يقصد بها مراجعة البرامج الأكاديمية المفعلة (غير الجديدة) والقائمة بالفعل. أما عملية "الاعتماد المهني" Professional Accreditation فيقصد بها في بعض أقاليم كندا اعتماد البرامج الدراسية في الجامعات والمعاهد، ويقصد بعملية "المراجعة الدورية" Cyclical Review عملية متابعة للبرامج المعتمدة بالفعل للتأكد من تطويرها بشكل مستمر، أما عملية "المراجعة" Audit Process فيقصد بها العملية التي فيها يتم توكيد الجودة من خلال التأكد من وجود "نظم مراجعة داخلية" Internal Review حيث تلزم مؤسسة التعليم العالي نفسها باتباعها لتضمن جودة برامجها المقدمة. ومن هنا يلاحظ كثرة

المصطلحات والتي قد تعني أحيانًا القيام بنفس العملية وبذات الإجراءات؛ تلك الاختلافات ناشئة من عدم وجود توحيد في نظم ضمان الجودة بكل المقاطعات والأقاليم. من هنا يؤكد برنهارد Bernhard 2012 [124] على السعي لتبسيط وتوحيد نظم ضمان الجودة على المستوى القومي.

بالنسبة للعامل الاجتماعي، فإن كندا تعد من البلدان قليلة السكان بالنسبة لمساحتها الكبيرة؛ إلا أن معدل الزيادة السكانية سريع، وقد يعزى ذلك بشكل أساسي إلى عاملي الهجرة وارتفاع نسبة المواليد. حيث شكلت كندا لمدة طويلة من الزمن مكانًا للعديد من اللاجئين الذين كانوا يفدون إليها من دول كثيرة من العالم. ويتكون غالبية السكان من العناصر المهاجرة من أوروبا، فحوالي نصف السكان من أصل بريطاني، والثلث يعود إلى أصول فرنسية والباقي من دول أخرى. وكندا دولة ثنائية اللغة، حيث إن كلًّا من اللغة الإنجليزية والفرنسية هما اللغتان الرسميتان. وبالتالي تأثرت الثقافة الكندية عبر التاريخ بالثقافات والعادات البريطانية والفرنسية وثقافة السكان الأصليين. كذلك تأثرت الثقافة الكندية بصورة كبيرة بالثقافة الأمريكية، وذلك بسبب التقارب في المكان وتبادل الهجرة بين الدولتين [125]. وقد ألقى هذا التنوع الثقافي في المجتمع الكندي بظلاله على التعليم عمومًا وعلى نظم ضمان الجودة على وجه الخصوص. فيلاحظ مما سبق ذكره عن نظم ضمان الجودة بالتعليم العالي الكندي أن إجراءات ضمان جودة البرامج الأكاديمية تتسم بالتنوع، حتى إن كل مؤسسة تعليم عالي يسند إليها تحديد آليات ضمان الجودة الداخلية لبرامجها Internal Review. ويؤكد هذه النتيجة أحد الدراسات الرائدة[126] التي قارنت بين نظام ضمان الجودة المتبع في كندا ومثيله في الدول الأوروبية عامة والمملكة المتحدة على وجه الخصوص، حيث تم التأكيد على تنوع آليات ضمان الجودة بكندا، وانصباب اهتمامها على إجراءات المراجعة الداخلية للبرامج، في حين إن السمة الغالبة في معظم دول أوروبا هو تركيزها على المراجعة الخارجية. وتبين من خلال تلك الدراسة أن المصطلح الأوسع انتشارًا وتطبيقًا بكندا هو ضمان الجودة

Quality Assurance في مقابل التركيز على مصطلح تحسين الجودة Quality Enhancement في أوروبا. وقد يظهر تأثر كندا بالمجتمع الأمريكي من خلال استخدام مصطلح الاعتماد في بعض الأقاليم والمقاطعات، إلا أنه يقصد به في السياق الكندي "الاعتماد المهني" professional accreditation، حيث يوجد أكثر من 43 تخصصًا دراسيًّا تم اعتماده بكندا في السنوات الأخيرة[127]، وهذا الاعتماد تنتهي صلاحيته بعد مدة معينة تختلف من مقاطعة لأخرى، وبعد ذلك ينبغي إعادة الاعتماد مرة أخرى طبقًا للمعايير الموضوعة من قبل هيئات ضمان الجودة.

بالنسبة للعامل الاقتصادي، فإن كندا تعد من أغنى دول العالم، حيث يرتفع فيها معدل دخل الفرد، وهي من ضمن أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومجموعة الثماني، ومن إحدى أفضل الدول العشر التجارية. ونتيجة لاتساع مساحتها، يتنوع النشاط الاقتصادي كحصيلة لتنوع الموارد التي تتمتع بها. ويعتمد الاقتصاد الكندي على مبدأ الاقتصاد الحر، إلا أن الحكومة الكندية وحكومات المقاطعات تؤدي دورًا مهمًّا في كثير من النشاطات الاقتصادية. والاستثمار الأجنبي له تأثير كبير في الاقتصاد؛ فكثير من الشركات الأمريكية تؤثر في الاقتصاد الكندي، كما أن لكل من بريطانيا واليابان وألمانيا استثمارات كبيرة في كندا. ونظرًا لكونها من ضمن دول العالم الأول، يسيطر مجال صناعة الخدمات على اقتصاد كندا الذي يعمل به ما يقرب من ثلاثة أرباع المواطنين[128]. ومن أهم الخدمات في كندا التعليم، والذي يمول جزئيًّا من الحكومة الفيدرالية للأقاليم الكندية. وبالتالي يعد التعليم –وخاصة التعليم بعد الثانوي – اقتصاديًّا نفعيًّا في المقام الأول[129] يهدف إلى تحسين الاقتصاد الكندي، ومن هنا يعد من أهم مبررات الاهتمام بضمان الجودة في التعليم العالي تحديد مستوى التمويل الذي يقدم لمؤسسات التعليم العالي، وقد سمح للمؤسسات الخاصة بالتدخل في دعم مؤسسات التعليم العالي وتمويلها وخاصة في برامج التدريب على المهارات[130].

وبالنسبة للعامل السياسي، فإن كندا تعد دولة ذات حكومة برلمانية فيدرالية تخضع لمبادئ الديمقراطية، ويتكون البرلمان من التاج الملكي، ومجلس العموم الذي يتم انتخابه، ومجلس الشيوخ الذي يتم تعيينه وتقسم البنية الفيدرالية لكندا مسئوليات الحكم بين الحكومة الفيدرالية والعشر مقاطعات. وتحتوي الأقاليم الكندية الثلاثة على هيئات تشريعية خاصة بها، ولكن تكون مسئولياتها الدستورية أقل من تلك التي لدى المقاطعات مع وجود بعض الاختلافات في البنية الأساسية[131]. وبالنسبة للتعليم العالي الكندي فلا يوجد وزارة فيدرالية أو وزارة للتعليم العالي، وبالتالي فإن المقاطعات والأقاليم هي المسئولة عن كل مستويات التعليم فيها، ولكل منها نظام تعليمي خاص بها. وبما أن كندا دولة فيدرالية يحكمها نظام ديمقراطي، فقد أوكلت الحكومة الفيدرالية مسئولية التعليم لحكومات المناطق الثلاث والتي تقوم بالتعاون بدورها مع المقاطعات العشرة في تقديم برامج دراسية في مرحلة التعليم العالي. وبالتالي فإن نظام ضمان جودة برامج التعليم العالي يختلف من إقليم لآخر ومن مقاطعة لأخرى، وبالتالي الآليات والنظم والإجراءات التي تتبعها الجامعات مختلفة ومتباينة لدرجة كبيرة طبقًا لمعايير هيئات الاعتماد المختلفة والتي منها هيئات حكومية وأخرى خاصة. وتظهر المشكلة في ذلك من خلال حقيقة عدم وجود معايير قومية محددة لضمان الجودة، مما يؤدي إلى صعوبة في قياس المخرجات، وبالتالي الصعوبة في عمل مقارنات Benchmarking بين الجامعات نفسها.

المحور الثالث: التحليل المقارن لنظم اعتماد وضمان جودة التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا

مما سبق عرضه من خبرتي دولتي المقارنة في نظم ضمان جودة واعتماد التعليم العالي، يمكن استنتاج ست نقاط للمقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، جدول (1)، ترجع إلى طبيعة القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في نظم اعتماد وضمان جودة التعليم العالي بالدولتين. وتتمثل تلك النقاط في: المصطلحات الشائعة في كلتا الدولتين، والفلسفة وراء ضمان الجودة والاعتماد للتعليم العالي، وأبرز

الدوافع وراء الاهتمام بضمان الجودة والاعتماد بالتعليم العالي، وتبعية الهيئات المسئولة عن ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجه، والتنوع في تلك الهيئات، والمنظمات المسئولة عن تقييم تلك الهيئات، وفيما يلي عرض تفصيلي لذلك.

1- المصطلحات المستخدمة في دولتي المقارنة

تختلف المصطلحات ذات العلاقة بجودة مؤسسات التعليم العالي الأكثر استخدامًا في كل من دولتي المقارنة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مصطلح "الاعتماد" Accreditation هو المستخدم بشكل شائع، حيث يتم التركيز على آليات الاعتماد طبقًا لمدى استيفاء مؤسسة التعليم العالي أو برامجها لمعايير بعينها تضعها هيئات الاعتماد. أيضًا المسمى الأكثر شيوعًا للتعليم ما بعد المرحلة الثانوية هو "التعليم العالي" Higher education. كما تميزت الولايات المتحدة بوجود مصطلح لا يستخدم في السياق الكندي وهو مصطلح "الاعتراف" Recognition والخاص بتقييم هيئات الاعتماد من قبل منظمات تقييم تهدف إلى التأكد من جودة هيئات الاعتماد وتقييم آليات عملها والمعايير التي وضعتها للاعتماد، سواء كانت هيئات اعتماد إقليمية أو وطنية أو غير ذلك.

أما في كندا فإن مصطلح "ضمان الجودة" Quality Assurance هو الأكثر استخدامًا، وخاصة ضمان جودة برامج التعليم العالي. حيث يتم التركيز بشكل أساسي على ضمان جودة البرامج والتأكد من وجود آليات مراجعة داخلية بكل مؤسسة تعليم عالي وضعتها بنفسها. على الرغم من ذلك فإن مصطلح "الاعتماد" Accreditation مستخدم أيضًا في بعض المقاطعات والأقاليم بكندا، إلا أنه يقتصر على "الاعتماد البرنامجي" Program Accreditation لبعض البرامج الأكاديمية في المجالات المهنية فقط دون "الاعتماد المؤسسي" Institutional Accreditation، ويطلق على ذلك "اعتماد البرامج المهنية" Professional programs accreditation[132]. بالإضافة لذلك فإن المصطلح الأكثر انتشارًا

للتعليم العالي هو "التعليم ما بعد الثانوي" Post-secondary education، ويشمل الجامعات Universities، والكليات الجامعية College Universities، وكليات المجتمع المحلي Community Colleges، والمعاهد الفنية Technical Institutes.

جدول (1) مقارنة بين نظم الاعتماد وضمان الجودة بالتعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا

وجه المقارنة	الولايات المتحدة الأمريكية	كندا
1- المصطلحات الشائعة	-مؤسسات التعليم العالي Higher Education Institutions -الاعتماد Accreditation -الاعتراف Recognition	-مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي Post-Secondary Institutions -ضمان الجودة Quality Assurance
2- الفلسفة وراء ضمان الجودة والاعتماد	-الفلسفة البرجماتية -الاهتمام بجودة المخرجات Outcomes، من خلال الاهتمام بالمراجعة الخارجية External Review	-الفلسفة البرجماتية -الاهتمام بجودة العمليات Processes، من خلال الاهتمام بالمراجعة الداخلية Internal Review
3- أبرز الدوافع وراء الاهتمام بجودة	-التنافسية بين مؤسسات التعليم العالي على اجتذاب	-الحصول على التمويل الحكومي الفيدرالي.

واعتماد مؤسسات وبرامج التعليم العالي	أكبر عدد من الطلبة.	
4- تبعية هيئات ضمان الجودة والاعتماد	-هيئات اعتماد خاصة مستقلة عن الحكومة الفيدرالية.	-هيئات ضمان جودة حكومية، وأخرى خاصة.
5- التنوع في هيئات الاعتماد	-يوجد اعتماد مؤسسي وبرنامجي وتخصصي، وتتنوع هيئات الاعتماد فمنها ما هو إقليمي، ووطني للمؤسسات الدينية، ووطني ذو علاقة بالمهنة، وهيئات اعتماد برنامجي.	-توجد هيئات لضمان الجودة متنوعة من إقليم لآخر ومن مقاطعة لأخرى، وتتفق في أنها جميعها تهتم بضمان جودة البرامج دون اعتماد المؤسسة ككل أو الاعتماد التخصصي.
6- المنظمات المسئولة عن تقييم هيئات الاعتماد	-توجد منظمتا مجلس اعتماد التعليم العالي CHEA، وقسم التعليم بالولايات المتحدة USDE.	-لا يوجد منظمات خاصة لتقييم هيئات ضمان الجودة،

2- الفلسفة وراء ضمان جودة واعتماد التعليم العالي بدولتي المقارنة

تتفق دولتا المقارنة في الاهتمام بجودة التعليم العالي المقدم بهما بشكل برجماتي اقتصادي؛ إلا أن هناك بعض الاختلافات في الفلسفة وراء ذلك الاهتمام بجودة التعليم العالي. فالاهتمام في الولايات المتحدة ينصب على التأكد من جودة

"مخرجات التعليم" ومدى تحقق المعايير، ويتم التركيز "بشكل أقل على المدخلات والعمليات"[133]، ولذلك عادة ما يتم الاهتمام برضا الطلبة Student satisfaction عن الخدمات التعليمية المقدمة لهم في مؤسسات التعليم العالي[134]، وخاصة باستخدام استبيان رضا الطلبة عن التدريس Student Evaluation of Teaching (SET). وبالتالي فإن آليات المراجعة الخارجية External Review هي الأكثر بروزًا في نظم الاعتماد بالولايات المتحدة. أما في نظم ضمان جودة برامج التعليم العالي بكندا، فيمكن استنتاج أنه يهتم بجودة "العمليات" بشكل أكبر، وذلك من خلال الاهتمام بآليات المراجعة الداخلية Internal Review التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي طبقًا لظروفها وطبيعتها، وذلك بالتركيز على ضبط الجودة Quality Control أكثر من كونها تطبق فلسفة تحسين الجودة Quality Improvement، وذلك بما لا يتعارض مع المعايير المحددة من قبل هيئات ضمان الجودة بالأقاليم والمقاطعات.

3- أبرز الدوافع وراء الاهتمام بجودة واعتماد مؤسسات وبرامج التعليم العالي

وجدنا من التحليل السابق لنظم ضمان الجودة والاعتماد في دولتي المقارنة أن مؤسسات التعليم العالي تسعى لرفع جودتها وحصولها على الاعتماد لسبب اقتصادي نفعي يتمثل في الحصول على تمويل من الجهات الحكومية الفيدرالية، واستجابة لضغوطات المنافسة، واجتذاب عدد أكبر من الطلبة الذين يهتمون في اختياراتهم للجامعات التي سيدرسون فيها بناءً على كونها مؤسسة معتمدة أم غير معتمدة. إلا أنه يمكن استنتاج أنه في الولايات المتحدة الأمريكية يبرز دافع "التنافسية" بشكل أكبر، في حين إنه في كندا يتمثل الدافع الأكثر ظهورًا وراء الاهتمام بضمان جودة برامج التعليم العالي في الحصول على الدعم من منح ومساعدات مالية من الحكومة الفيدرالية بالأقاليم، سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.

4- تبعية هيئات ضمان جودة واعتماد التعليم العالي بدولتي المقارنة

في كندا تتنوع الجهات المسئولة عن ضمان الجودة، فمنها هيئات حكومية رسمية نص التشريع على إنشائها وهيئات تابعة لاتحاد مؤسسات التعليم العالي ومنظمات مهنية وهيئات اعتماد دينية، بالإضافة إلى وجود هيئات غير حكومية خاصة تقدم خدمات استشارية وتعمل على تبادل الخبرات بين مؤسسات التعليم العالي بعضها وبعض وبين هيئات ضمان الجودة نفسها في مختلف الأقاليم والمقاطعات. وهذا يختلف في واقع الحال عما هو موجود بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث إن جميع هيئات الاعتماد بالولايات المتحدة باختلاف أنواعها تعد هيئات غير حكومية – على الرغم من أنها تاريخيًا بدأت كهيئات حكومية.

5- التنوع في هيئات ضمان الجودة والاعتماد بدولتي المقارنة

تتفق دولتا المقارنة في سمة التنوع في هيئات ضمان الجودة وهيئات اعتماد التعليم العالي. إلا أن هيئات الاعتماد المختلفة في الولايات المتحدة (الإقليمية Regional accreditors، والوطنية للمؤسسات الدينية –National faith related accreditors، والوطنية ذو علاقة بالمهنة –National career related accreditors، وهيئات الاعتماد البرنامجي Programmatic accreditors) يتنوع الاعتماد فيها من اعتماد مؤسسي Institutional Accreditation واعتماد برنامجي Program Accreditation واعتماد تخصصي مهني Professional. أما في كندا فعلى الرغم من تنوع هيئات ضمان الجودة واختلافها من إقليم لآخر ومن مقاطعة لأخرى، إلا أنها جميعها تعتبر هيئات تركز على ضمان جودة برامج التعليم العالي دون الاهتمام بضمان جودة المؤسسة ككل.

6- وجود منظمات مسئولة عن تقييم هيئات ضمان الجودة والاعتماد بدولتي المقارنة

من خلال تحليل خبرتي دولتي المقارنة، تبين أن الولايات المتحدة الأمريكية تنفرد بوجود منظمات خاصة للاعتراف لهيئات الاعتماد Recognition، وتهدف إلى تقييم عمل هيئات الاعتماد المختلفة، مثل منظمتي مجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي CHEA، وقسم التعليم بالولايات المتحدة USDE. وهو ما لا يوجد له مثيل في السياق الكندي، فعلى الرغم من وجود منظمات غير الحكومية في كندا، مثل رابطة هيئات الاعتماد بكندا (AAAC) ورابطة الجامعات والكليات الكندية (AUCC)، والتي تقوم بدور في مساعدة كل من هيئات ضمان الجودة ومساعدة مؤسسات التعليم العالي لتحقيق الجودة من خلال تبادل الخبرات؛ إلا أنها لا تعد جهات تقيمية لهيئات ضمان الجودة.

وعلى وجه العموم، يستنتج مما تم عرضه من تحليل مقارن لنظم ضمان جودة واعتماد التعليم العالي بكندا والولايات المتحدة أن كلتا الدولتين مهتمتان بدرجة كبيرة بتحسين جودة أداء التعليم العالي فيها، على الرغم من وجود الاختلافات بينهما. ويدلل على ذلك اشتراكهما في بعض الاتفاقيات ذات العلاقة بجودة مؤسسات وبرامج التعليم العالي، من أبرزها الاتفاقية[135] التي بدأت عام 2004 وما زالت مطبقة للوقت الحالي بين اتحاد الجامعات الكندية the Association of Universities and Colleges of Canada (AUCC) والمجلس الأمريكي للتعليم the American Council on Education (ACE)، ومجلس اعتماد التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية the Council for Higher Education Accreditation (CHEA)، والاتحاد الدولي للجامعات the International Association of Universities (IAU). حيث تم عمل بيان صادر من جميع الهيئات السابقة بشأن تلك الاتفاقية الخاصة بمؤسسات التعليم

العالي على مستوى العالم سمي Sharing Quality Higher Education Across Borders: A Statement on Behalf of Higher Education Institutions Worldwide . وتنص تلك الاتفاقية على وجوب زيادة التعليم العالي عابر الحدود، بهدف تقليل التمويل الحكومي على المستوى القومي، وبهدف تنوع التخصصات وتنوع أنماط التعليم العالي ومؤسساته، وقد انضم للاتفاقية في العام التالي لها 2005–2006 حوالي 30 مؤسسة تعليم عالي على مستوى العالم. وكان من أهم النقاط التي تجب على مؤسسات التعليم العالي المنضمة لتلك الاتفاقية – وذات العلاقة بسياق الدراسة الحالية– وجوب أن يكون للمؤسسة المنضمة لتلك الاتفاقية نظام لمراجعة الجودة وتحسينها، يعتمد على الخبراء وعلى مشاركة الطلبة ومراعاة آرائهم في ضمان جودة تلك المؤسسات، وأن على المؤسسة اتخاذ خطوات محددة للتأكد من جودتها، وأن يكون لديها آليات لتطبيق ضمان جودة برامجها وكلياتها، على أن يطبق ذلك في جميع فروعها بداخل ذات الدولة أو حتى بفروعها خارج الدولة، إن كان لديها فروع للجامعة في الخارج. وبالتالي ينبغي على كل مؤسسة تعليم عالي منضمة للاتفاقية أن تطبق نفس المبادئ الخاصة بضمان الجودة وآلياتها ومعاييرها في جميع البرامج الدراسية بغض النظر عن مكان تدريس تلك البرامج. ومن هنا يتضح أن كلًّا من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا يهتمان بشكل واضح بجودة التعليم العالي فيهما، وتسعى كلتا الدولتين لتحسين نظم ضمان الجودة ونظم الاعتماد في ضوء التعاون الدولي.

المحور الرابع: الدروس المستفادة من خبرتي دولتي المقارنة في تطوير نظام ضمان الجودة والاعتماد بالتعليم العالي في مصر

يمكن تحديد أوجه الاستفادة من نظم الاعتماد وضمان جودة التعليم العالي بكل من الولايات المتحدة وكندا في تطوير نظام ضمان جودة واعتماد التعليم العالي المصري، عملًا بتوصية بعض الدراسات المقارنة في مجال ضمان الجودة والاعتماد بأنه "لا ينبغي الأخذ بنظام اعتماد معين في دولة معينة والعمل بموجبه في دولة أخرى، وإنما يمكن الإفادة منه في الجوانب التي تتلاءم مع طبيعة النظام التعليمي المراد تطبيق نظام الاعتماد فيه"[136]. وبالتالي فإن الدراسة الحالية توصلت إلى ست نقاط رئيسة للاستفادة من خبرتي الولايات المتحدة وكندا في تطوير نظام ضمان الجودة والاعتماد بالتعليم العالي في مصر، تتمثل في إنشاء منظمات خاصة تهدف لتأهيل مؤسسات التعليم العالي وبرامجها للتقدم للاعتماد، وإنشاء منظمات لتقييم أداء هيئة ضمان جودة التعليم والاعتماد بمصر وتطوير عملها، والاهتمام بالاعتماد المهني التخصصي، ومراعاة خصوصية مؤسسات التعليم العالي وتنوعها، وتطوير أسس تشكيل فرق المراجعة الخارجية بالتعليم العالي، وأخيرًا جعل الاعتماد المؤسسي والبرنامجي أساسًا للحصول على التمويل الحكومي. ويمكن توضيح النقاط السابقة في الفقرات التالية.

1- إنشاء منظمات لتأهيل مؤسسات التعليم العالي للتقدم للاعتماد:

تحتاج مؤسسات التعليم العالي لأن تتأهل للاعتماد قبل أن تتقدم المؤسسة ذاتها أو تتقدم بأحد برامجها الأكاديمية للحصول على الاعتماد من الهيئة المانحة له؛ وذلك للتأكد من استيفاء وتحقيق معايير هيئة الاعتماد التي يتم التقدم إليها. وتبين من خلال تحليل نظم ضمان الجودة المتبعة في كندا، أنه يوجد جهات غير حكومية بكندا مثل رابطة هيئات الاعتماد الكندية *Association of Accrediting Agencies of Canada* (AAAC) ورابطة الجامعات والكليات الكندية The

، Association of Universities and Colleges of Canada (AUCC) والتي تقوم بدور في مساعدة برامج التعليم العالي في تحقيق معايير جودة هيئات الاعتماد المختلفة تبعًا لكل إقليم أو مقاطعة، ويتمحور هذا الدور التأهيلي في تقديم النصح وتبادل الخبرات بين مؤسسات التعليم العالي؛ كما تقوم تلك الروابط أيضًا بمساعدة هيئات ضمان الجودة الكندية لتحديث معاييرها وآليات عملها. وهذا الدور لا نجد مثيلًا له في مصر، فلا يوجد منظمة أو رابطة بعينها تقوم بدور تأهيلي Rehabitation لمؤسسات التعليم العالي الراغبة في التقدم للحصول على الاعتماد؛ بل إن الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، والتي تم إنشاؤها لتمنح الاعتماد لمؤسسات أو لبرامج التعليم العالي الراغبة في التقدم للحصول على شهادة الاعتماد، لتقر الهيئة بأن "المؤسسة التعليمية أو البرامج التعليمية قد استوفت معايير الجودة"[108] وبالتالي تُمنح الاعتماد، والهيئة نفسها التي تقوم "بالدور التأهيلي" لذات المؤسسات أو البرامج. حيث تقوم الهيئة "بتقديم الدعم الفني اللازم لمؤسسات التعليم"[138]. كما تقوم بتوفير فرص التنمية المهنية "لتأهيل رؤساء الجامعات والعمداء والوكلاء ورؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والجهاز الإداري بما يؤهلهم من المشاركة بفاعلية في عمليات التقويم الذاتي لتطوير المؤسسات والتأهل للاعتماد"[139]، وتقديم زيارات المحاكاة للكليات الراغبة في ذلك. وفي ذات الوقت تقوم الهيئة بدور "الحكم" من خلال قيامها بعمليات المراجعة الخارجية لمؤسسات التعليم العالي وللبرامج الأكاديمية لمنح الاعتماد، إذا ما تم تحقيق المعايير التي حددتها هي أيضًا، مما تراه الدراسة الحالية ازدواجية في عمل الهيئة وتضادًا في الأدوار؛ فكيف تكون الهيئة "المؤهلة" للاعتماد هي نفسها "المانحة" له!.

وعلى الرغم من أن مراكز ضمان الجودة المتوافرة بالجامعات في مصر تهدف إلى القيام بدور أساسي في تطوير أداء الجامعة وكلياتها ووحداتها، يتوقع منها تهيئة الكليات والبرامج للوفاء بمتطلبات الهيئة القومية ومعاييرها[140]؛ إلا أن ذلك لا يعد في حد ذاته كافيًا للتأهل للاعتماد، حيث يعد قيام مراكز ضمان الجودة

بأدوارها من ضمن آليات المراجعة الداخلية لنظم ضمان الجودة. خاصة وأن تلك المراكز تواجه صعوبات عديدة لتقوم بأدوارها، فالخبرة الشخصية لأحد الباحثين – بالدراسة الحالية– في العمل بمركز ضمان الجودة منذ عدة سنوات تؤكد على أن ما تقوم به مراكز ضمان الجودة من جهود لإعداد الكليات والبرامج للتأهيل للاعتماد يواجهه صعوبات عديدة ولا يكفي لمساعدة الكليات، ولعل ذلك يبرر القيام بالمزيد من الدراسات في هذا المجال ليعتمد على الأدلة البحثية التي تدعم هذا الادعاء – مما يخرج عن نطاق الدراسة الحالية. ولذا أشارت أحد الدراسات[141] إلى ضرورة تفعيل دور مراكز ضمان الجودة بالجامعات، وتنمية قدرات كوادرها البشرية مهنيًّا وتكنولوجيًّا، ودعم هذه المراكز بخبراء دوليين في مجال الاعتماد بغرض رفع جودة أداء الكليات للتأهل للاعتماد. ومن هنا ترى الدراسة أن هناك حاجة ماسة إلى إيجاد مؤسسات خارجية لتقوم بالدور التأهيلي والفني لمساعدة مؤسسات التعليم العالي وبرامجه على التأهل للاعتماد، بخلاف الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ومراكز ضمان الجودة بالجامعات، والتي يمكن أن تقوم بدور مساعد لتلك الهيئات الخارجية لفهم طبيعة المؤسسة أو البرنامج الذي سيتم تأهيله للاعتماد.

وبالتالي تقترح الدراسة الحالية الاستفادة من خبرة كندا من وجود جهات معينة خاصة بتقديم المساعدة على تأهيل مؤسسات التعليم العالي للتقدم للاعتماد، وعدم الاعتماد على ما تقوم به كل من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد أو مراكز ضمان الجودة. ذلك أن الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ينبغي أن يقتصر دورها على تطوير معايير الاعتماد وآلياته، ومنح الاعتماد للمؤسسات الراغبة فيه دون السعي لتأهيلها، حتى لا تقوم بدور "المُؤهِل" لمؤسسات التعليم العالي لتحقيق معايير الهيئة، ودور "الحَكَم" على مدى استيفائها تلك المعايير في ذات الوقت. وبالمثل فإن مراكز ضمان الجودة بالجامعات، ينبغي اعتبار ما تقوم به من أدوار هو آليات للمراجعة الداخلية للكليات وبرامجها، ولا يُكتفى بذلك باعتباره تأهيلًا للكليات والبرامج للتقدم للاعتماد. ويمكن إنشاء تلك الهيئات المقترحة، لتكون

جهات غير رسمية تقدم الدعم الفني لتأهيل مؤسسات وبرامج التعليم العالي للتقدم للاعتماد، لتقوم بعمل تبادل للخبرات بين المؤسسات المعتمدة وتلك التي تتأهل للاعتماد طبقًا للتخصص، كما يمكن أن تقوم بالدور التدريبي للقوى البشرية بمؤسسات التعليم العالي للمساعدة في رفع جودة أداء تلك المؤسسات.

2- إنشاء منظمات لتقييم الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد

يمكن الاستفادة من خبرة الولايات المتحدة الأمريكية في نظم الاعتماد بالتعليم العالي في وجود ما يسمى "بالاعتراف" Recognition، والذي يهدف لتقييم أداء هيئات الاعتماد نفسها عن طريق منظمات خاصة بذلك مثل مجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي CHEA وقسم التعليم بالولايات المتحدة USDE ، وذلك بتقييم عمل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بمصر.

وفي هذا السياق يقترح الاستفادة من الوجود الفعلي لبعض الجهات المهتمة بضمان جودة التعليم العالي والاعتماد على المستوى الإقليمي. فعلى مستوى العالم العربي توجد عدة جهات تهتم بضمان جودة التعليم والاعتماد، من أبرزها المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم The Arab Organization for Quality Assurance in Education (AROQA) [142]. وهي جمعية دولية غير ربحية تأسست في بلجيكا عام 2007 ، وتهدف إلى النهوض بمستوى جودة التعليم العالي بشكل عام مع التركيز على النظم الموجودة بالدول العربية. وتقوم المنظمة بالعمل مع هيئات الاعتماد الدولية لتسهيل وضع المعايير والقياس والتعلم المتبادل ونشر الممارسات الجيدة عبر العالم العربي، وبالتنسيق مع وكالات الاعتماد المحلية العربية فيما يخص معايير الاعتماد ومقاييسه، ونشر الوعي حول التعليم المتميز في مؤسسات التعليم في العالم العربي، وتوفير خدمات الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي العربية، والإشراف على تأسيس نظام تصنيف الجودة للجامعات العربية. وهي تعمل كشبكة تختص بجودة التعليم بهدف عمل التفاعل واللقاءات المنتظمة بين النظراء من العالم العربي، لتبادل الخبرات وتقييمها ولنشر الممارسات الجيدة عبر العالم

العربي. بالإضافة لذلك يوجد على مستوى العالم العربي جهة أخرى تهتم بمجال ضمان الجودة والاعتماد في التعليم، وهي الشبكة العربية لضمان الجوده في التعليم العالي[143] Arab Network for Quality Assurance in Higher Education (ANQAHE) والتي تأسست أيضًا عام 2007 باعتبارها منظمة غير حكومية لا تستهدف الربح. والغرض من إنشائها هو إيجاد آلية بين البلدان العربية لتبادل المعلومات حول ضمان الجودة، وبناء هيئات جديدة لضمان الجودة، ووضع معايير جديدة لإنشاء هيئات ضمان الجودة، ونشر الممارسات الجيدة في ضمان الجودة بين الدول العربية، وتعزيز الاتصال بين هيئات ضمان الجوده في البلدان المختلفة.

وقد يكون هناك بعض التداخل في أدوار كل من المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم AROQA والشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم ANQAHE ، وهو ما يخرج عن نطاق الدراسة الحالية – والأمر قد يستدعي قيام دراسة مستقبلية عن ذلك. إلا أن ما يهم الدراسة الحالية هو أنه ينبغي تطوير الأدوار المنوطة بالمنظمة العربية لضمان الجودة لتقوم بدور يشابه إلى حد ما الدور الذي تقوم به منظمة CHEA بالولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأن بعض الدراسات[144] نادت بضرورة تقييم هيئات الاعتماد، وذلك للتأكد من جودة معاييرها ومناسبتها لمجتمعاتها المختلفة والقيام بأدوارها بشكل فعال. خاصة وأن معظم الدول العربية يتواجد بها هيئة واحدة لضمان الجودة والاعتماد في معظم الأحوال، كما هو الحال في مصر؛ مما يصعب معه إنشاء منظمة بكل دولة عربية لتقييم هيئة الاعتماد بها، ومن هنا يوصي بوجود جهة مسئولة عن اعتماد جميع هيئات ضمان الجودة والاعتماد على مستوى العالم العربي.

3- الاهتمام بالاعتماد المهني التخصصي:

تبين من الدراسة الحالية أنه في الولايات المتحدة الأمريكية يطبق ثلاثة أنواع من الاعتماد، تتمثل في الاعتماد المؤسسي والبرنامجي والمهني التخصصي.

وفي مصر يرتكز عمل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد على الاهتمام بالاعتماد المؤسسي والبرنامجي[145] دون الاعتماد المهني التخصصي. ويؤكد الاعتماد المؤسسي والبرنامجي بصفة أساسية على ضرورة التحقق من قدرة المؤسسة التعليمية على الأداء بكفاءة لتحقيق رسالتها، وفي نفس الوقت التحقق من مستوى فاعلية العملية التعليمية الذي يحدد طبيعتها ويمكنها من تلبية توقعات المستفيدين النهائيين والمجتمع بوجه عام[146]. ويمكن الاستفادة من خبرة الولايات المتحدة الأمريكية في الاهتمام بالاعتماد المهني التخصصي؛ نظرًا لأهميته ونظرًا لإمكانية عمل ذلك في مصر. وذلك من خلال إشراك النقابات المهنية المتنوعة، كنقابة المعلمين ونقابة المهندسين والأطباء وغير ذلك، في وضع معايير الاعتماد التخصصي المهني. ويمكن الاستعانة بمعايير المنظمات السبيهة مع إجراء تعديلات تتناسب مع طبيعة التعليم المصري، فمثلًا الاعتماد المهني الخاص بكليات التربية يمكن الاستعانة بخبرة المجلس القومي لاعتماد كليات إعداد المعلمين بالولايات المتحدة National Council for Accreditation of Teacher Education (NCATE) وهو المسئول عن اعتماد برامج كليات إعداد المعلمين وضمان جودة برامج إعدادهم لمزاولة المهنة وأداء الطلبة المعلمين[147].

وإذا ما تم الإبقاء على وجود الهيئة كمسئولة وحيدة عن اعتماد التعليم بمصر – كما في الوضع الحالي– فيقترح عمل إعادة هيكلة لها، بحيث ينشأ فيها إدارات خاصة بالاعتماد المهني التخصصي. وإذا ما تم عمل ذلك الاقتراح، فإن ذلك يمكن أن يفيد في مراعاة التخصصية في مؤسسات التعليم العالي إلى حد كبير ورفع جودة الخريجين في التخصصات المختلفة.

4- مراعاة خصوصية وتنوع مؤسسات التعليم العالي

في مصر وضعت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد نظامًا موحدًا للاعتماد يعتمد على معايير محددة وضعتها الهيئة لجميع مؤسسات التعليم العالي وبرامجه، فالنظام الحالي يؤكد على وجود معايير موحدة تطبيق على جميع الكليات والجامعات للحصول على الاعتماد المؤسسي، وأيضًا معايير موحدة لجميع البرامج للحصول على الاعتماد البرنامجي. فمثلًا على كلية التربية أن تحقق نفس المعايير التي ينبغي أن تستوفيها كلية الطب أو كلية الهندسة. وتلك المعايير تقع تحت محورين اثنين، أولهما محور القدرة المؤسسية والذي خلاله تتحقق الهيئة "من أن المؤسسة تتسم بالمصداقية والنزاهة ولديها من القيادة والحوكمة والتنظيم والموارد البشرية والمادية والمشاركة المجتمعية والتقويم المؤسسي المستمر ما يدعم تحقيق رسالتها المعلنة وأهدافها الاستراتيجية"[148]، ومحور الفاعلية التعليمية وفيه تتحقق الهيئة "من أن المؤسسة تضع الطالب في مقدمة اهتماماتها وتتبنى المعايير الأكاديمية القياسية القومية أو أي معايير أكاديمية أخرى معتمدة، وتتوافر بها البرامج التعليمية، واستراتيجية للتعليم والتعلم والكفاءات الأكاديمية والبحث العلمي والدراسات العليا بما يضمن تحقيق واستمرارية الفاعلية التعليمية"[149]. وقد تم ضم هذين المحورين بتحديث المعايير مؤخرًا (2015) [150] إلى 12 معيار، يضم كل منها عددًا من المؤشرات. وبالتالي يتم الحكم على مؤسسات التعليم العالي "المتنوعة" بشكل موحد دون مراعاة لاختلاف التخصصات في كل مؤسسة عن أخرى. وتبين في الدراسة الحالية من خلال تحليل خبرة كندا في ضمان جودة برامج التعليم العالي، أنه يوجد لكل مؤسسة تعليم عالي نظام ضمان جودة داخلي Internal Review خاص بها ويميزها عن غيرها من المؤسسات، ولكن يتماشى مع المعايير الموضوع من جهة مجلس أو هيئة الجودة الخاص بالإقليم والمقاطعة. وبالتالي توصي الدراسة الحالية بالاستفادة من تلك الخبرة الكندية، فينبغي مراعاة تباين ظروف كل جامعة وكل كلية على حده، فكيف يتم تطبيق ذات المعايير على كلية مثل كلية التربية بجامعة قناة السويس كجامعة إقليمية أو جامعة بورسعيد حديثة النشأة، مع كلية التربية العريقة بجامعة عين شمس أو كلية التربية بجامعة الإسكندرية. فكل منهم ذات تمويل

مختلف، وذات ظروف مختلفة، وطبيعة طلابها وأعضاء هيئة التدريس بها مختلفة. وبالتالي ينبغي مراعاة تلك الفروق عند اعتماد تلك الكليات، ويمكن عمل ذلك من خلال إعطاء الجامعات الثقة في أنها يمكن أن تضع نظام جودة داخلي رسمي خاص بها، دون الالتزام بنظام ضمان الجودة الداخلي الموضوع من قبل الهيئة، كما هو الحال في النظام الكندي.

إن واقع نظام ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي بمصر –المبني على الخبرة الشخصية لأحد الباحثين في الدراسة الحالية من عملها كعضو بمركز ضمان جودة التعليم والاعتماد على مستوى الجامعة، مما مكنها من العمل مع نظم ضمان الجودة الداخلية بجميع كليات الجامعة الثلاثة عشر بجامعة قناة السويس– ذلك الواقع يشير إلى أن معظم الكليات تتبع إجراءات موحدة لعمل المراجعة الداخلية طبقًا لنماذج محددة وضعتها الهيئة[151] للاسترشاد بها في عملية المراجعة الداخلية، وفي معظم الأحوال لا يتم بذل الجهد في إعادة تصميمها بحيث تناسب طبيعة المؤسسة أو استخدامها بشكل استرشادي فقط، وقد يكون ذلك راجعًا إلى الاعتقاد بأنه ينبغي اتباع خطوات معينة بطريقة محددة طبقًا لما حددته الهيئة، حيث إنها هي نفسها التي تمنح الاعتماد. من هنا ترى الدراسة الحالية أنه ينبغي أن تعطى الحرية لمؤسسات التعليم العالي لوضع الآليات التي تراها مناسبة لظروفها وطبيعتها، على أن لا تلزم الهيئة مؤسسات التعليم العالي باتباع ذات الإجراءات لضمان الجودة الداخلية. ويمكن تطبيق ذلك بالتدريج، ففي المرحلة الأولى للتطبيق يمكن اتباع ما يتم في كندا– وخاصة في إقليم أونتاريو– من اشتراط موافقة الهيئة على النظام الداخلي الذي تضعه المؤسسة لضمان جودتها وعلى المعايير التي تضعها المؤسسة لنفسها، بشرط الالتزام بتطبيق مبدأ الشفافية لضمان الجودة والتحسين المستمر لبرامجها الأكاديمية. على أن يكون ذلك النظام متوافقًا مع متطلبات ضمان الجودة بالهيئة والمعايير التي وضعتها. ويمكن أن يلي ذلك عدة مراحل أخرى تتدرج في إعطاء الحرية لمؤسسات التعليم العالي لتطبيق ما

تراه مناسبًا لظروفها من نظم لضمان جودة أدائها بما يراعي الخصوصية والتنوع في تلك المؤسسات.

5- تطوير أسس تشكيل فرق المراجعة الخارجية

تبين من دراسة نظم ضمان الجودة والاعتماد بدولتي المقارنة أن كلًّا من الولايات المتحدة وكندا عند تشكيل فرق المراجعة الخارجية التي تقوم بزيارة المؤسسة المتقدمة للاعتماد، تحرص على أن يمثل فيها أعضاء من المجتمع المحلي ممن لهم علاقة بتخصص المؤسسة أو البرنامج الذي يتم اعتماده من غير الأكاديميين من الجمهور ممثلي المجتمع المدني من رجال الصناعة ورجال الأعمال. ذلك أن تلك الدول المتقدمة تحرص على وجود أشخاص من أصحاب المصلحة من خارج المؤسسة External stakeholders في فريق الزيارة. ونجد أن ذلك لا يتم في الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بمصر، بل إن اللجوء لأصحاب المصلحة من خارج المؤسسة يتم فقط في خطوة التقييم الداخلي للمؤسسة، حيث يستعان بهم في بعض استطلاعات الرأي أو إجابة بعض الاستبيانات بخصوص معرفة مدى رضاهم عن الخدمات التعليمية أو البحثية المقدمة من المؤسسة التعليمية، بهدف تحسين البرامج الدراسية أو بغرض تفعيل نظم التدريب الميداني للطلبة. أما بالنسبة لفرق المراجعة الخارجية المنوط بها زيارة مؤسسات التعليم العالي للتحقق من مدى استيفاء معايير الاعتماد، فيتم تشكيلها من خلال الهيئة بحيث تضم أكاديميين من أعضاء هيئة التدريس ممن لديهم الخبرة في عمليات المراجعة، وبالتالي فإن انضمام رجال الصناعة أو رجال الأعمال للجنة المراجعة الخارجية أمر غير متبع في السياق المصري. ويوصى بتغيير ذلك وعدم الاكتفاء بالأكاديميين، فقط عند عمل زيارات المراجعة الخارجية، بل يمكن الاستفادة من الممارسين ذوي الخبرة من غير الأكاديميين ليكون لهم دور في التوصية بقرار منح الاعتماد من عدمه. فمثلًا عند اعتماد كليات التربية من المفيد أن يكون هناك من ضمن لجنة المراجعة الخارجية التي تقوم بالزيارة الميدانية للكلية رجال من المهتمين بالتعليم من غير الأكاديميين مثل أصحاب المدارس الخاصة أو ممثلين عن أولياء

الأمور أو مديري مديريات التربية والتعليم أو من الموجهين، والذين ستكون رؤيتهم لجودة التعليم المقدم بالكلية متسمة بالإجرائية بشأن المهارات التي تكسبها الكلية لخريجيها، وتتكامل تلك الرؤية مع رؤية الأكاديميين من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين وذوي الخبرة.

6- جعل الاعتماد المؤسسي والبرنامجي أساس للحصول على التمويل من وزارة التعليم العالي:

كما اتضح من خلال دراسة نظم الاعتماد بالولايات المتحدة الأمريكية ونظم ضمان جودة البرامج بكندا، فإن التمويل الحكومي الفيدرالي يرتبط بحصول المؤسسة على الاعتماد أو الموافقة على برامجها. مما يمثل دافعًا قويًّا وراء تحسين الخدمات التعليمية المقدمة بالمؤسسة للحصول على رضا الطلبة كأحد المعايير المهمة للحصول على الاعتماد. وترى الدراسة الحالية الاسترشاد بذلك في التعليم العالي بمصر. ففي الوضع الحالي لا ترتبط الميزانيات المخصصة لمؤسسات التعليم العالي بجودة التعليم المقدم فيها. وإذا ما تم وضع هذا الشرط في سياسات تمويل التعليم العالي بمصر، فتؤمن الدراسة الحالية بأن ذلك سيعمل بالضرورة على تشجيع المؤسسات لتحسين جودة التعليم المقدم فيها وسيزيد من سعيها للحصول على الاعتماد. مما قد يمثل شكلًا من أشكال الضغط على مؤسسات التعليم العالي والعاملين فيها من أعضاء هيئات التدريس والإداريين، لتحسين الأداء للارتفاع بمستوى التعليم المقدم بتلك المؤسسات. وبالتالي توصي الدراسة الحالية بالربط بين توزيع الميزانية المخصصة للجامعات والمعاهد وجودة التعليم المقدم فيها ومدى قيامها بأدوارها في البحث العلمي وخدمة المجتمع المحيط بها؛ ليكون ذلك دافعًا لمؤسسات التعليم العالي لاعتماد كلياتها وبرامجها كدليل على جودة الخدمات التي تقدمها. هذا إذا ما اعتقدنا أن شهادة الاعتماد تعني ارتفاع جودة مؤسسة التعليم العالي، الأمر الذي يستلزم دراسة مستقبلية عن ما يعنيه منح الاعتماد بمصر من كونه دليلًا على استيفاء المعايير، والتي تعني في حد ذاتها الحد الأدنى المقبول المطلوب استيفاؤه، أم أن الحصول على الاعتماد يعني بالضرورة وجود جودة في الأداء.

المراجع والهوامش

(1) Goff, L., Quality Assurance Requirements in Ontario Universities: How did we get here?, In Kompf,M.; Denicolo, P. M. (Eds.), Critical Issues in Higher Education, Sense Publishers, 2013, p. 97.

(2) نهى العاصي، اتفاقية بولونيا وإمكانية تطبيقها في التعليم العالي بالعالم العربي– رؤية مقترحة، دراسة مقدمة لمؤتمر "التعليم والتحديث في دول الاتحاد الأوروبي"، المؤتمر السنوي الحادي والعشرون للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة في 28 نوفمبر 2013، ص ص 159–164.

(3) فتحية عبد الصمد محمد عبيد، الجودة والاعتماد الأكاديمي تأملات في زمن التحولات، دراسة مقدمة لمؤتمر"التخطيط الاستراتيجي لجودة واعتماد المؤسسات الجامعية والتعليمية العربية"، المؤتمر الدولي السابع للمركز العربي للتعليم والتنمية بالتعاون مع جامعة عين شمس، المجلد الأول، في الفترة 22–24 ديسمبر 2012، ص ص 129–130.

(4) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، التقرير الإقليمي، المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي "نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسئوليات المجتمعية"، القاهرة، في الفترة 31 مايو إلى 2 يونيو2009، ص ص 15–16.

(5) أحمد إسماعيل حجي، ضمان جودة هيئات ضمان جودة التعليم والاعتماد ضرورة أم رفاهية، دراسة مقدمة مؤتمر "التخطيط الاستراتيجي لجودة واعتماد المؤسسات الجامعية والتعليمية العربية"، المؤتمر الدولي السابع للمركز العربي للتعليم والتنمية بالتعاون مع جامعة عين شمس، المجلد الأول، في الفترة 22–24 ديسمبر 2012، ص ص 154–155.

(6) عبد العزيز بن عبد الله السنبل، رؤى وتصورات حول الاعتماد الأكاديمي في الجامعات العربية–دراسة تحليلية، دراسة مقدمة لمؤتمر"التخطيط الاستراتيجي لجودة واعتمادالمؤسسات الجامعية والتعليمية العربية" المؤتمر الدولي السابع نحو آفاق للتميز، المركز العربي للتعليم والتنمية بالتعاون مع جامعة عين شمس، القاهرة، المجلد الأول، في الفترة 22–24 ديسمبر 2012، ص 181.

(7) الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، دليل اعتماد كليات ومعاهد التعليم العالي، الإصدار الثالث، القاهرة، يوليو 2015، ص ص 28–44.

(8) انظر على سبيل المثال:

- محمود السيد عباس، مصفوفة العوامل الداخلية والخارجية مدخلًا لتحديد القدرة التنافسية للجامعات المصرية–دراسة تحليلية، دراسة مقدمة لمؤتمر "التخطيط الاستراتيجي لجودة واعتمادالمؤسسات الجامعية والتعليمية العربية" المؤتمر الدولي السابع نحو آفاق للتميز، المركز العربي للتعليم والتنمية بالتعاون مع جامعة عين شمس، القاهرة، المجلد الثاني، في الفترة 22–24 ديسمبر 2012، ص 52.
- أسامه ماهر حسين، سيناريوهات مقترحة لتطوير نظام قبول الطلاب بالتعليم العالي في ضوء خبرات بعض الدول وبما يتلاءم مع دواعي تطوير التعليم العالي في مصر، دراسة مقدمة لمؤتمر "مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة تجارب ومعايير ورؤى"، المؤتمر الدولي الخامس، المركز العربي للتعليم والتنمية (أسد) والجامعة العربية المفتوحة بالقاهرة، الجزء الأول، يوليو 2010، ص ص 205–278.
- شبل بدران، التعليم والحرية: قراءات في المشهد التربوي المعاصر، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2011، ص 104.
- حامد عمار، الإصلاح المجتمعي: إضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية، سلسلة العلوم الاجتماعية، مكتبة الأسرة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2008، ص 172.

(9) خالد صلاح حنفي محمود، آليات تحسين أوضاع الجامعات المصرية في قوائم التصنيف العالمية كمدخل لتطوير التعليم الجامعي المصري، دراسة مقدمة لمؤتمر "تطوير منظومة الأداء في الجامعات العربية في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة"، المؤتمر القومي السنوي الثامن عشر (العربي العاشر)، القاهرة، مركز تطوير التعليم الجامعي بالتعاون مع مركز التعليم المفتوح، في الفترة 10–11 أغسطس 2014، ص 268.

(10) See:
- THE, available at: http://universitycompare.com/university-rankings/times-higher-education-world-university-rankings-2015/ , accessed: 3-1-2016.
- ARWU, available at: http://www.shanghairanking.com/, accessed: 3-1-2016.
- Ranking Web of Universities, available at: http://webometrics.info/en/world, accessed: 3-1-2016.

(11) QS, Top 10 Universities in the Arab Region 2016, available at: http://www.topuniversities.com/university-rankings-articles/arab-region-university-rankings/top-10-universities-arab-region-2016 , accessed on: 20-7-2016.

(12) انظر على سبيل المثال:

- خالد صلاح حنفي محمود، مرجع سابق، ص 268.

- ممدوح عبد الحميد أحمد رزق، أسس ومعايير ترتيب وتصنيف الجامعات وانعكاساتها على الجامعات المصرية–دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، 2012، ص 130.
- أمل صقر، الجامعات العربية في مواجهة التصنيفات العالمية، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ع 9، يناير/فبراير 2011، ص 61.

(13) أسماء الهادي إبراهيم عبد الحي، عوامل تدني مراكز الجامعات العربية في التصنيفات العالمية للجامعات وسبل الارتقاء بها، دراسة مقدمة لمؤتمر "تطوير منظومة الأداء في الجامعات العربية في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة"، المؤتمر القومي السنوي الثامن عشر (العربي العاشر)، القاهرة، مركز تطوير التعليم الجامعي بالتعاون مع مركز التعليم المفتوح، في الفترة 10–11 أغسطس 2014، ص 87–125.

(14) منتديات الجودة العربية، قائمة الكليات المعتمدة من هيئة ضمان الجودة المصرية حتى مايو 2016، متاح في http://arquality.com/threads/4804 ، بتاريخ 2–7–2016.

(15) هانم خالد محمد محمد سليم، تصور استراتيجي لحصول كليات التربية النوعية في مصر على الاعتماد المؤسسي–دراسة حالة، دراسة مقدمة لمؤتمر"التخطيط الاستراتيجي لجودة واعتمادالمؤسسات الجامعية والتعليمية العربية" المؤتمر الدولي السابع نحو آفاق للتميز، المركز العربي للتعليم والتنمية بالتعاون مع جامعة عين شمس، القاهرة، المجلد الثاني، في الفترة 22–24 ديسمبر 2012، ص 836.

(16) انظر على سبيل المثال:

- عيد صقر الهيم، آليات الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي العربي في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة، الثقافة والتنمية، السنة العاشرة، ع 33، إبريل 2010، ص ص 142–186.
- أشرف السعيد أحمد أحمد، الجودة الشاملة والمؤشرات في التعليم الجامعي: دراسة نظرية وتطبيقية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2007، ص215.

(17) هانم خالد محمد محمد سليم، مرجع سابق، ص 836.

(18) بسام نوري بندر الربيع، نظام مقترح لضمان جودة التعليم قبل الجامعي واعتماده بالمملكة الأردنية الهاشمية في ضوء خبرات مصر والولايات المتحدة الأمريكية، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم البحوث والدراسات التربوية بالقاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، 2013.

(19) محمد عبد العزيز محمد، دراسة مقارنة للمعايير القومية للتعليم في مرحلة التعليم قبل الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة عين شمس، 2011.

(20) بيومي محمد ضحاوي، رضا إبراهيم المليجي، دراسة مقارنة لنظم ضمان الجودة والاعتماد المؤسسي للجامعات في كل من استراليا وألمانيا وإمكانية الإفادة منها في مصر، المؤتمر الدولي الخامس "مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة- تجارب ومعايير ورؤى"، القاهرة، المركز العربي للتعليم والتنمية (أسد) والجامعة العربية المفتوحة بالقاهرة، في الفترة 13-15 يوليو 2010، ص ص 1291-1386.

(21) أمل عثمان كحيل، تطوير كليات التربية في ضوء الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لبعض الدول، دراسة مقدمة لمؤتمر "التعليم الجامعي العربي ودوره في تطوير التعليم قبل الجامعي"، المؤتمر القومي السنوي السادس عشر-العربي الثامن، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، القاهرة، في الفترة 15-16 نوفمبر 2009، ص 261.

(22) أمل سعيد محمد حباكة، تجويد الأداء الجامعي من خلال تطبيق نظام الاعتماد دراسة مقارنة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وأساليب الإفادة منها في جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراة غير منشورة، شعبة التربية، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، 2004.

(23) محمد أمين النبوي، الاعتماد الأكاديمي وإدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، آفاق تربوية متجددة، الدار المصرية اللبنانية، 2007.

(24) دينا علي حامد أحمد، متطلبات تطبيق الاعتماد المهني للمعلم في مصر في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة المنصورة، 2005.

(25) محمود عز الدين عبد الهادي، نماذج عالمية في الاعتماد وضمان الجودة في المؤسسات التعليمية – دراسة حالة، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر"الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية"، المؤتمر السنوي الثالث عشر، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع كلية التربية فرع بني سويف جامعة القاهرة في 29–30 يناير 2005، ص ص 182–183.

(26) سوزان محمد المهدي، التجارب العالمية والعربية في إدارة نظم الاعتماد الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي وإمكانية الإفادة منها في مصر، دراسة مقدمة لمؤتمر"الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي"، المؤتمر العلمي السنوي العربي الرابع والدولي الأول، جامعة المنصورة، في الفترة 8–9 إبريل 2009ص ص 65–87 .

(27) انظر على سبيل المثال:

- بيومي محمد ضحاوي، مقدمة في مناهج البحث، دار الفكر العربي، القاهرة، 2010، ص ص 39–43.
- عبد الغني عبود وآخرون، التربية المقارنة والألفية الثالثة، الأيديولوجيا. والتربية والنظام العالمي الجديد، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص ص 68–71.

(28) الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، دليل اعتماد كليات ومعاهد التعليم العالي، الإصدار الثالث، مرجع سابق، ص ص 28–44.

(29) CHEA, CHEA at Glance, Council for Higher Education Accreditation, Accreditation Serving the Public Interest, 2012, p.2.

(30) الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، دليل التقويم والاعتماد للبرنامج التعليمي في مؤسسات التعليم العالي والأزهر، الإصدار الأول، يناير 2009، ص 33.

(31) عدنان الأمين، مسودة قانون إنشاء هيئة وطنية لضمان جودة التعليم العالي في لبنان، دراسة مقدمة لمؤتمر "بناء منظومة وطنية متكاملة لضمان جودة التعليم العالي في لبنان"، رابطة جامعات لبنان بالتعاون مع المكتب الوطني لبرنامج تمبوس الأوروبي، بيروت، في الفترة 29–30 إبريل 2011، لبنان، ص 9.

(32) Harvey, L., Analytic Quality Glossary, Quality Research International, 2016, avaliable at: http://www.qualityresearchinternational.com/glossary/ , accessed: 2-1-2016, p. 23.

(33) Eaton, J., An Overview of US Accreditation, Council for Higher Education Accreditation, Washington, 2012, p.5.

(34) Harvey, L., Analytic Quality Glossary, Op.Cit, p.22

(35) الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، دليل التقويم والاعتماد للبرنامج التعليمي في مؤسسات التعليم العالي والأزهر، مرجع سابق، ص 76.

(36) See:

- Elassy, N., The Concepts of Quality, Quality Assurance and Quality Enhancement, Quality Assurance in Education Journal, Vol.23, No.3, pp. 250-261, 2015 available at: http://www.emeraldinsight.com/doi/pdfplus/10.1108/QAE-11-2012-0046, accessed: 4-1-2016.
- Brink, C., Quality and standards: clarity, comparability and responsibility, Quality in Higher Education, Vol. 16, No. 2, 2010, pp. 139-152.

(37) See:

- Elassy, N., The Concepts of Quality, Quality Assurance and Quality Enhancement, Op.Cit, p. 255.
- Ramirez, G., Studying Quality Beyond Technical Rationality: Political and Symbolic Perspectives, Quality in Higher Education, Vol. 19 No. 2, 2013,pp. 126-141.

(38) عبد العزيز عبد الله السنبل، مرجع سابق، ص 161.

(39) Harvey, L., Placing Canadian Quality Assurance Initiatives in an International Context, The CMEC Quality Assurance Symposium Quebec City, Quebec, May 27-28, 2008, p. 1.

(40) عبد اللطيف حيدر حسين الحكيمي، الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي العربي –نظرة نقدية، المجلة السعودية للتعليم العالي، ع 7، 1423، ص 45.

(41) عيد صقر الهيم، مرجع سابق، ص 148

(42) يمكن مراجعة:

- أسامة ماهر حسين، مرجع سابق، ص 210.
- أحمد محمد عبد المطلب، ديمقراطية التعليم العالي في ضوء بعض أنماط التعليم من بعد، دراسة مقدمة لمؤتمر "التعليم من بعد في الوطن العربي" المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية وكلية التربية ببورسعيد -جامعة قناة السويس، يناير 2008، ص 114.

(43) ملكة أبيض، أنماط نظم التعليم العالي، العلوم التربوية، مجلد1،ع 1، يوليو 1993،

ص ص 33-48.

(44) Stydy Candle, available at: http://www.studycandle.com/articles/ , accessed: 1-1-2016.

(45) عبد العظيم السعيد مصطفى، الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم في مصر وبعض الدول العربية والأجنبية، دراسة مقدمة لمؤتمر"الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي الواقع والمأمول"، المؤتمر العلمي السنوي العربي الرابع الدولي الأول، المجلد الأول رؤى وتوجهات وتجارب عربية وعالمية، المنصورة، في الفترة 8- إبريل 2009، ص 21.

(46) Stydy Candle, Op.Cit.

(47) Eaton, J., Quality Assurance in Higher Education Institutions in the United States, a presentation on conference entitled 'Towards a Comprehensive System for Quality Assurance of Higher Education in Lebanon', A national conference organized by the Association of Universities in Lebanon in cooperation with the National Office of TEMPUS, UNESCO Palace, Beirut, on 29-30 April 2011, p. 1-15.

(48) EAB, Educational Approval Board, State of Wisconsin, available at: http://eab.state.wi.us/resources/accreditation-difference.asp, accessed: 11-1-2016.

(49) أمين محمود، التعليم العالي والبحث العلمي ومسار التنمية في الوطن العربي، دراسة مقدمة لمؤتمر" الجامعات العربية : التحديات والآفاق" المؤتمر العربي الثالث، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ، يناير 2010، ص ص 39-54.

(50) أسامه ماهر حسين، مرجع سابق، ص 226.

(51) THE, Times Higher Education, 2015, available at: https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/2016/world-ranking#!/page/1/length/25, accessed: 5-1-2016.

(52) CHEA, Sharing Quality Higher Education across Borders: A Statement on Behalf of Higher Education Institutions Worldwide, available at www.unisco.org/iau/p_statements/index.htm , accessed: 6-1-2016.

(53) U.S. Department of Education, Education USA, Overview of Accreditation in the United States, available at: http://www2.ed.gov/admins/finaid/accred/accreditation.html#Overview, accessed : 1-7-2016.

(54) QAA, The UK Quality Code for Higher Education: A brief Guide, The Quality Assurance Agency for Higher Education, Gloucester, 2014.

(55) سلامة عبد العظيم حسين، الجودة الشاملة والاعتماد التربوي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة 2008، ص 433.

(56) أشرف السعيد أحمد أحمد، مرجع سابق، ص 237.

(57) عبد العظيم السعيد مصطفى، مرجع سابق، ص 20.

(58) Pope, R., Graham, L. and Clawson, L., Evaluation of the implementation of the Quality Assurance Framework and Standards for approval of Higher Education Institutions and Programmes. Project Report. London, 2002, available at: http://www.nmc-uk.org/aFrameDisplay.aspx?DocumentI , accessed: 7-1-2016, p. 123.

(59) U.S. Department of Education, Education USA, Understanding U.S. Accreditation, available at: https://educationusa.state.gov/understanding-us-accreditation-0 , accessed on 30-6-2016.

(60) Eaton, J., An Overview of U.S. Accreditation, Op.Cit, p.1.

(61) عبد الكريم أحمد محمد عبده، تصور مقترح لتطبيق الاعتماد الأكاديمي بكليات التربية بالجمهورية اليمنية في ضوء خبرات بعض الدول العربية الأجنبية، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم التربية المقارنة والإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة قناة السويس، 2012، ص 84.

(62) حسن حسين البيلاوي وآخرون، الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد الأسس والتطبيقات، تحرير رشدي أحمد طعيمة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006.

(63) Eaton, J., An Overview of US Accreditation, Op.Cit, p.2.

(64) Harcleroad, F., Quality Assurance in Higher Education in the Twenty First Century and the Role of the Council for Higher Education Accreditation, Council for Higher Education Accreditation, Institute for Research and Study of Accreditation and Quality Assurance, WWashington DC, Aug. 2011, pp. 1-12.

(65) Glidden, R., The Contemporary Context of Accreditation, Challenges in a Changing Environment, available at: chea.org/Events/Usefulness/98May/98_05Glidden.asp, accessed: 12-11-2015.

(66) College Atlas, available at: http://www.collegeatlas.org/higher-education-accreditation.html , accessed: 5-1-2016.

(67) Eaton, J., An Overview of US Accreditation, Op.Cit, p.2.

(68) سوسن شاكر مجيد الجلبي، ضمان جودة واعتماد البرامج الأكاديمية في المؤسسات التعليمية: الأهداف – الإجراءات – النتائج، دراسة مقدمة لمؤتمر "بناء منظومة وطنية متكاملة لضمان جودة التعليم العالي في لبنان"، رابطة جامعات لبنان بالتعاون مع المكتب

الوطني لبرنامج تمبوس الأوروبي، بيروت، في الفترة 29-30 إبريل 2011، لبنان، ص 9.

(69) Eaton, J., An Overview of US Accreditation, Op.Cit, p.4.

(70) سلامة عبد العظيم حسين، مرجع سابق، ص 428.

(71) CHEA, CHEA at Glance, Op.Cit, p.2.

(72) Ibid., p.1.

(73) Eaton, J., An Overview of US Accreditation, Op.Cit, p.5.

(74) عبد العظيم السعيد مصطفى، مرجع سابق، ص 21.

(75) سوزان محمد المهدي، مرجع سابق، ص 73.

(76) Eaton, J., An Overview of US Accreditation, Op.Cit, p.6.

(77)عبد العزيز سليمان وعبد المجيد نعنعي، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ص20.

(78) Eaton, J., Quality Assurance in Higher Education Institutions in the United States, Op.Cit, p. 12.

(79) See:

- THE, available at: http://universitycompare.com/university-rankings/times-higher-education-world-university-rankings-2015/ , accessed: 3-1-2016.
- ARWU, available at: http://www.shanghairanking.com/,accessed:3-1-2016.
- Ranking Web of Universities, available at: http://webometrics.info/en/world, accessed: 3-1-2016.

(80)عبد العزيز سليمان وعبد المجيد نعنعي، مرجع سابق، ص20.

(81) جون جاردنرو أندرو كوخ، تاريخ تجربة العام الجامعي الأول في الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرنين العشرين والحادي والعشرين: الممارسات الماضية والمنهجيات الحالية والاتجاهات المستقبلية، المجلة السعودية للتعليم العالي، ع 11، مايو 2014، ص ص 13-42.

(82) Eaton, J., An Overview of U.S. Accreditation, Op.Cit, p.1.

(83) سلامة عبد العظيم حسين، مرجع سابق، ص 436.

(84) White House, Education: Knowledge and Skills for the Jobs of the Future, Reform for the Future, available at: https://www.whitehouse.gov/issues/education/reform ,accessed 15-6-2016.

(85) White House, Education: Knowledge and Skills for the Jobs of the Future, Higher Education, available at: https://www.whitehouse.gov/issues/education/higher-education/ , accessed: 16-6-2016.

(86) جون جاردنرو أندرو كوخ، مرجع سابق، ص ص 13-42.

(87) White House, Education: Knowledge and Skills for the Jobs of the Future, Higher Education: Keeping Costa Down, available at: https://www.whitehouse.gov/issues/education/higher-education/ , accessed: 17-6-2016.

(88) Universities Canada, available at: www.aucc.ca, accessed:3-3-2016.
(89) The Canadian Information Centre for International Credentials (CICIC), available at: http://cicic.ca/1264/An-overview/index.canada , accessed: 3-6-2016.
(90) Goff, L., Op.Cit, p. 97.
(91) Universities Canada, available at: http://www.univcan.ca/universities/quality-assurance/,accessed: 3-7-2016
(92) Universities Canada, available at: http://www.univcan.ca/universities/quality-assurance/the-role-of-universities-in-quality-assurance/ accessed: 7-6-2016.

(93) دليل الجامعات والمعاهد الكندية، متاح في http://edu-guide-canada.com/study-canada/basic-information/education-system.html ، بتاريخ 1-6-2016

(94) Bernhard, A., Quality Assurance in an International Higher Education Area, Springer, DOI 10.1007/978-3-531-94298-8_10, 2012, p. 145.
(95) The Canadian Information Centre for International Credentials (CICIC), available at: http://cicic.ca/1264/An-overview/index.canada , accessed: 3-6-2016.
(96) THE, Op.Cit.
(97) Universities Canada, available at: http://www.univcan.ca/universities/quality-assurance/quality-assurance-principles/, accessed: 16-1-2016
(98) The Canadian Information Centre for International Credentials (CICIC), available at: http://cicic.ca/1264/An-overview/index.canada , accessed: 3-7-2016.
(99) See:
- Harvey, L., Placing Canadian Quality Assurance Initiatives in an International Context, Op.Cit, p. 1.
- Goff, L., Op.Cit, p. 97.

(100) نهى العاصي، مرجع سابق، ص ص 159-164.

(101) Goff, L., Op.Cit, p. 97.
(102) Ibid, p. 98.

(103) اي دي بي للتعليم، التعليم للشرق الأوسط، نظام التعليم العالي في كندا

، https://www.idp.com/middleeast/studyabroad/destinations/canada/educationsystem

بتاريخ 29-7-2016

(104) Harvey, L., Placing Canadian Quality Assurance Initiatives in an International Context, Op.Cit, p. 3.
(105) Universities Canada, available at: http://www.univcan.ca/universities/quality-assurance/the-role-of-universities-in-quality-assurance/ accessed on: 12-6-2016.
(106) Bernhard, A., Op. Cit., p 147.
(107) Baker, D. N.; Miosi, T., The Quality Assurance of Degree Education in Canada, Research in Comparative and International Education, Vol.5, No.1, 2010, pp 32-57.
(108) Bernhard, A., Op. Cit., p 150.
(109) Association of Accrediting Agencies of Canada –AAAC, available at: http://aaac.ca/english/index.php, accessed: 3-1-2016.
(110) Bernhard, A., Op. Cit., p147.
(111) Woollcott, D., Quality Assurance Framework, Ontario Universities on Quality Assurance OUCQA, Ontario, 2014, p.5.
(112) Ibid, p 1.
(113) Ibid., p 35.
(114) Goff, L., Op.Cit, p. 98.
(115) Ibid, p. 99.
(116) Woollcott, D., Op.Cit, p. 36.
(117) Goff, L., Op.Cit, p. 97.
(118) See:

- Harvey, L., Placing Canadian Quality Assurance Initiatives in an International Context, Op.Cit, p. 1.
- Universities Canada, available at: http://www.univcan.ca/universities/quality-assurance/the-role-of-universities-in-quality-assurance/ accessed on: 3-6-2016.

(119) Elassy, N., Student Involvement in the Egyptian Quality Assurance System, Quality Assurance in Education Journal, Vol.23, No.2, April 2015, pp. 123-148.
(120) The Canadian Information Centre for International Credentials (CICIC), available at: http://cicic.ca/1267/External-and-internal-review/index.canada , accessed on: 7-12-2015.
(121) Bernhard, A., Op. Cit., p 146.
(122) ATLAS, available at: http://atlas.nrcan.gc.ca/auth/english/learningresources/facts/supergeneral.htm, accessed on: 11-7-2016.
(123) Bernhard, A., Op. Cit., p 153.
(124) Ibid, p 151.

(125) المعرفة، كندا، متاح في: http://www.marefa.org/index.php/ ،
بتاريخ: 1-7-2016

(126) Harvey, L., Placing Canadian Quality Assurance Initiatives in an International Context, Op.Cit, pp. 1-5.
(127) Bernhard, A., Op. Cit., p 147.
(128) Newcomers Canada, available at: https://www.newcomerscanada.ca/directory/71/agents-and-lawyers/1835/prolegal-consulting-group-inc/ , accessed: 3-7-2016
(129) Harvey, L., Placing Canadian Quality Assurance Initiatives in an International Context, Op.Cit, p. 1.
(130) Goff, L., Op.Cit, p. 97.

(131) السياسة الكندية، فهم النظام السياسي في كندا، متاح في: http://www.rcinet.ca/politique-canadienne-ar/ ، بتاريخ: 7-7-2016.

(132) Universities Canada, available at: http://www.univcan.ca/universities/quality-assurance/professional-programs-accreditation/, accessed: 18-1-2016.

(133) أمين محمد النبوي، الاعتماد الأكاديمي وإدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي-حالة كليات التربية نموذجًا، آفاق تربوية متجددة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2007، ص 34.

(134) Elassy, N., A model of student involvement in the quality assurance system at institutional level, Quality Assurance in Education, Vol. 21, No. 2, 2013, p. 187.
(135) CHEA, Sharing Quality Higher Education across Borders: A Statement on Behalf of Higher Education Institutions Worldwide, Op.Cit, p.2.

(136) سوزان محمد مهدي، مرجع سابق، ص 67.

(137) هشام حبيب الحسيني، الاعتماد- الإجراءات والإصدارات والأدوات الداعمة، مجلة بحوث ودراسات جودة التعليم، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، العدد الأول، يناير 2012، ص251.

(138) أحلام الباز حسن، أنشطة الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، مجلة بحوث ودراسات جودة التعليم، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، العدد الأول، يناير 2012، ص 307.

(139) مايسة فاضل أبو مسلم، التنمية المهنية وضمان جودة التعليم، مجلة بحوث ودراسات جودة التعليم، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، العدد الأول، يناير 2012، ص 267.

(140) حنان إسماعيل أحمد، الطريق نحو جودة وتميز مؤسسات التعليم العالي توجهات استراتيجية، دراسة مقدمة لمؤتمر "التخطيط الاستراتيجي لجودة واعتماد المؤسسات الجامعية والتعليمية العربية" المؤتمر الدولي السابع نحو آفاق للتميز، المركز العربي للتعليم والتنمية بالتعاون مع جامعة عين شمس، القاهرة، المجلد الثاني، في الفترة 22-24 ديسمبر 2012، ص 290.

(141) السعيد عبد الصالحين دردرة، آليات تحسين جودة الأداء في كليات الآداب في مصر، دراسة مقدمة لمؤتمر "التخطيط الاستراتيجي لجودة واعتماد المؤسسات الجامعية والتعليمية العربية" المؤتمر الدولي السابع نحو آفاق للتميز، المركز العربي للتعليم والتنمية بالتعاون مع جامعة عين شمس، القاهرة، المجلد الثاني، في الفترة 22-24 ديسمبر 2012، ص 171.

(142) المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم (AROQA)، متاح في: http://aroqa.org/article/25471/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%، بتاريخ 23-1-2016.

(143) الشبكه العربية لضمان الجوده في التعليم العالي (ANQAHE) ، متاح في: http://anqahe.org/index.php/ar?catid=0&id=19، بتاريخ 23-1-2016

(144) أحمد اسماعيل حجي، مرجع سابق، ص ص 154-155.

(145) الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، متاح في: http://naqaae.eg/?page_id=1237، بتاريخ 22-1-2016.

(146) الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، دليل الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي، الإصدار الثاني، أغسطس 2009، ص 33.

(147) أمين محمد النبوي، مرجع سابق، ص 34.

(148) المرجع السابق، ص 34.

(149) المرجع السابق، ص 35.

(150) الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، مقترح معايير اعتماد كليات ومعاهد التعليم العالي – الإصدار الثالث، مرجع سابق، ص ص 32-46.

(151) الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، دليل الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي، مرجع سابق، ص ص 153-217.